تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر

دكتور مصطفى النشرتي
_md رس بكلية الإدارة والاقتصاد
_جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

بحث منشور بمجلة التمويل والتجارة – المجلة العلمية لكلية التجارة
_جامعة طنطا – الملحق الأول – العدد الثاني 2008

فهرس المحتويات
1 مقدمة.................................................................................................. 1
2 مشكلة البحث........................................................................................ 2
أهداف البحث

فروع البحث

منهج وأسلوب البحث

إطار البحث

المبحث الأول
مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

أولاً: الموارد الذاتية في البنوك الإسلامية
ثانياً: الوظائف الاستثمارية في البنوك الإسلامية
ثالثاً: تنمية الموارد المالية في البنوك الإسلامية

المبحث الثاني
توظيف الأموال في البنوك الإسلامية

أولاً: التوظيف في عمليات المشاركة
ثانياً: التوظيف في عمليات المضاربة
ثالثاً: التوظيف في عمليات المرابحة
رابعاً: التوظيف باستخدام عقود السلم
خامساً: القروض والسندات في البنوك الإسلامية
سادساً: الاستثمارات المباشرة في البنوك الإسلامية
 سابعاً: مخاطر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية

المبحث الثالث
تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري

أولاً: مصادر الأموال في بنك فيصل
ثانياً: مؤشرات السيولة في بنك فيصل
ثالثاً: مؤشرات الربحية في بنك فيصل
رابعاً: مؤشرات مالية حقوق الملكية في بنك فيصل
خامساً: الإيجازات مالية مالية مالية مالية
سادساً: مؤشرات توظيف الموارد في بنك فيصل
 سابعاً: عمليات التوظيف المتعثرة في بنك فيصل
النتائج والتصويت

أولاً: نتائج اختبارات الفروض ........................................... 40
ثانياً: التوصيات .............................................................. 42
مقدمة

تعتمد البنوك الإسلامية أساسًا على الاستثمار المباشر أي الاستثمار بالمشاركة مع الغير في تحقيق الربح على عكس البنوك التقليدية التي تحقق أرباحها أساسًا من القروض، والبنك الإسلامي ليس بنكًا تدريجيًا فهو لا يتجار على الملكية عن طريق الاستعمال أوام الغير المودعة. طرقه لتحقيق الربح الناتج عن الفرق بين سعر الفائدة المدفوع سعر الفائدة الدائنة، حيث يعتبر البنك الإسلامي من بنوك الاستثمار وإن كان يتميز عن بنوك الاستثمار التقليدية بأنه يتمتع على حوافر أخرى غير حافز سعر الفائدة لجمع المدفوعات، وفي مقدمة هذه الحوافز المشاركة في عائد الاستثمار.(1)

تعتبر البنوك الإسلامية بنوك محددة الوظائف وهي أقرب إلى وظائف البنك الشامل حيث يؤدي البنك الإسلامي دور البنك التجاري من خلال القيام بعمليات قصيرة الأجل المتمثلة في تمويل التجارة الداخلية وتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، كما يقوم البنوك الإسلامية بدور بنوك الاستثمار من خلال المشاركة في رأس مال المشروعات والتجار التمويلي، هذا بالإضافة إلى تقديم البنوك الإسلامية للكافة الخدمات المصرفية، ولكن هذه العمليات تتم في إطار مختلف تماما عن الإطار الذي تم به في البنوك التقليدية، حيث تقدم البنوك الإسلامية التمويل وفقا لصيغ التمويل الإسلامية والتي تقوم على مبدأ المشاركة وهو ما يجعل الاستثمار استثماراً حقيقيا وليس مجرد استثمار مالي، كما أن البنوك الإسلامية لا يتضمن في وقوع أي نوع من الظلم، بل على العكس يشارك البنك عملائه في الربح والخسارة وبذلك تتحقق العدالة في المجتمع.

لكي تحقق البنوك التقليدية الأرباح تعتمد على الفرق بين ما تدفعه هذه البنوك من فوائد لأصحاب الودائع، والفوائد التي تحصل عليها من القروض والسلف التي تمنحها لعملائها، أما البنوك الإسلامية فأخلاً تطبق شريعة الله في العمليات المالية التي تقوم التعامل بالربأ أخذًا وعطاء، حيث تطبق البنوك الإسلامية في عملياتها أساليب تمويل إسلامية أخرى مثل مبدأ المشاركة وقاعدة العلم بالغرض ومبدأ المضاربة، ويتم تطبيق هذه المبادئ في جميع العمليات سواء المتعلقة منها بجمع المدفوعات أو استخدام وتوظيف هذه المدفوعات.(2)
على الرغم من وجود تشابه بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدم للمعاملات، وفي توفير التمويل إلاز للمشاريع، إلا أن جوهر وأسلوب العمل لأداء هذه الوظائف مختلف في البنوك الإسلامية عن البنوك الأخرى. فالبنوك الإسلامية تتجرب تقديم أي خدمة مصرفية تتضمن التعامل بالرضا، أو الراضي، على سبيل رفض البنك الإسلامي للأعمال المخالفة في السنوات، أو تحصل كوبونات السندات أو إصدار أموال البنك والمودعين في سنوات أو أي أوراق مالية محددة لها عائد ثابت.

وتقوم البنوك الإسلامية بالعديد من الوظائف في الاقتصاد المعاصر، حيث تنعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمارات. وهكذا نستطيع من الاستثمارات النوع الأول هو الاستثمارات المباشرة حيث تقوم البنوك الإسلامية بإنشاء المشروعات الاقتصادية التي يحتاجها المجتمع والحصول على الربح الناتج من هذه المشروعات التي تتفق وإحكام الشريعة الإسلامية. والنوع الثاني من الاستثمارات هو الاستثمارات غير المباشرة حيث تقوم البنوك الإسلامية بالمساهمة مع آخرين في إقامة وتأسيس المشروعات التي تتفق وإحكام الشريعة الإسلامية. واقسام الأرباح والخسائر مع الشركاء الآخرين.

مشكلة البحث:

لكي تقوم البنوك الإسلامية بدورها التنموي المشود يجب تعديل تلك البنوك لكي تقوم بدورها المشود في تنمية النموذجية في مصر، ويجب تنمية مواردها المالية وتحديث سياسات توظيف الأموال في تلك البنوك وتطوير أساليب إدارة تلك البنوك.

لكي تقوم البنوك الإسلامية بدورها المشود في التنمية تقوم بتجميل المدخرات في شكل ودائما استثمارية ثم يقوم بتوزيع أمور المودعين في عمليات توظيف باستخدام أساليب التمويل الإسلامية من مشاريع ومراحل جارية وإنتاجية وميضية، بالإضافة إلى أساليب الاستثمار المباشر، ويتم توزيع الأرباح الناتجة عن عمليات التوظيف والاستثمار المباشر بين البنك وأصحاب الودائع الاستثمارية، وبذلك يعتبر البنك الإسلامي بنك استثماري حيث يختلف البنك الإسلامي عن البنك التقليدي الذي يقوم بدور الوسيط المالي بين المودع (الدائن) والمقترض (المدين)، حيث يستخدم البنك التقليدي على الفرق بين الفائدة المدفوعة والفائدة الدائنة لتحقيق الأرباح.
عندما تقوم البنوك الإسلامية بدورها التموي في تعبئة المدخرات وتوظيفها خدمة المجتمع ت تعرض للعديد من المشاكل المرتبطة بعمليه تعبئة المدخرات وتنمية الموارد المالية كما ت تعرض لمخاطر توظيف تلك الأموال.

أهداف البحث:

1) تحديد مدى كفاءة البنوك الإسلامية في توظيف الأموال ودراسة المشاكل المرتبطة بتوظيف الأموال واقتراح الحلول الملائمة لها.
2) تحديد مدى كفاءة البنوك الإسلامية في تعبئة المدخرات ودراسة المشاكل المرتبطة بتنمية الموارد المالية لتلك البنوك واقتراح الحلول الملائمة لها.
3) تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري، وذلك من خلال استخدام مؤشرات السبولة والربحية ومؤشرات توظيف الموارد المالية ومؤشرات مالية حقوق الملكية، والكشف عن عمليات التوظيف المعترضة ودرجة تأثيرها على أداء البنك ونتائج أعماله.

ظروف البحث:

تنقسم فروض هذا البحث إلى الفروض التالية:
الفرض الأول: لا يوجد لدى البنوك الإسلامية مشاكل في تنمية مواردها المالية تؤثر على توظيف أموالها.
الفرض الثاني: لا يوجد لدى البنوك الإسلامية إختلاس في هياكلها التمويلية يؤثر على توظيف أموالها.
الفرض الثالث: لا يوجد لدى البنوك الإسلامية عمليات توظيف معترضة تؤثر على أداء تلك البنوك ونتائج أعمالها.

منهج وأسلوب البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف خصائص وأبعاد مشكلة البحث، ويستخدم البحث الأساليب الاستقرائية لتقديم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر.
ويعتمد البحث على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة لخدمة أغراض البحث، وتنظيم هذه البيانات والمعلومات وتحليلها بالاستعانة بالكتب والمراجع والدوريات التي تناولت أبعاد المشكلة والعوامل المؤثرة فيها، وبالتالي إنتاج النتائج والوصول إلى التوصيات.

كما يعتمد البحث على الدراسة التطبيقية لتقييم كفاءة بنك فضيل الإسلامي المصري من خلال استخدام العديد من المؤشرات للتعرف على المشاكل التي يتعرض لها بنك فضيل عند قيامه بتنمية موارده المالية، بالإضافة إلى التعرف على الهيكل التمويلي للبنك والكشف عن المشاكل المرتبطة بتوظيف الأموال في بنك فضيل.
 إطار البحث:

يتناول البحث الأول مصادر الأموال في البنوك الإسلامية بهدف التعرف على البديل الإسلامي لتجميع وتعينا المخاطر، ومناقشة واقتراح أسس تنمية الموارد المالية في البنوك الإسلامية.

يتناول البحث الثاني توظيف الأموال في البنوك الإسلامية بهدف التعرف على أساليب التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية من مشاركات ومضارعات ومراحل ومناقشة مشاكل توظيف الأموال في البنوك الإسلامية واقترح الحلول الملائمة لها.

يتناول البحث الثالث تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري بـ ـدف التعرف على مؤشرات السيولة والربحية ومؤشرات ملاءمة حقوق الملكية ومؤشرات توظيف الموارد المالية والكشف عن عمليات التوظيف المتغيرة ووسائل الحد من الآثار السلبية لتلك المشكلة.
المبحث الأول
مصادر الأموال في البنك الإسلامي

بعد رسوخ أقدام البنك الإسلامي وازدياد نشاطها وتنوعه واسع نطاقها، فقد بات الأمر يتطلب تطوير أدوات مالية جديدة تناسب إحتياجات هذا النشاط وتعمل على نمو البنوك الإسلامية، ويجب مراعاة أن البنوك الإسلامية بطيئتها بنوك متعددة الأعراف، ويجب أن تقوم على خدمة الأنشطة الإنتاجية جارية كانت أو استثمارية، وأن كان الجانب الأكبر من نشاطها خلال الفترة الماضية قد أتجه نحو الأجل القصير والمتوسط، لحدثة نشأها، فإن الأدوات المالية الإسلامية المقترحة يتعين أن تكون ذات طابع متوسط وطويل الأجل لتحقيق استقرار مناسب في موارد البنك وليتمكّن خط مواردها مع طبيعة النشاط التنموي المستهدف.

إن هيكيل موارد البنك الإسلامي مختلف عن البنك التقليدي سواء من حيث نوعية الوكالات أو من حيث علاقة المورد بالبنك الإسلامي، فتمثل الحسابات الخارجية نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد، كما أن علاقة البنك بالمودعين ليست علاقة مقررة ومقررة كما هو الحال في البنك التقليدي، وإذا هي علاقة تقوم على أسس عقد المضاربة، وبالتالي تعتبر يد البنك الإسلامي على هذه الأموال هي يد أمانة وليس يد ضمان، ويكون المودع مشاركاً للبنك في الربح والخسارة حسب النسبة المتفق عليها، و يسمى هذا نظام المشاركة في الربح والخسارة.
أولا: الموارد الذاتية في البنوك الإسلامية

تنقسم مصادر التمويل الذاتية في البنوك الإسلامية إلى البنود التالية:

1) رأس المال حيث تعتمد البنوك الإسلامية أساسا على رأس المال الذي تقوم بإستثماره

2) الاحتيالات والمخصصات التي يحتفظ بها البنك الإسلامي بين ما هو محدد بقوة القانون

3) الأرباح المحترقة التي يحتفظ بها البنك الإسلامي، ويلاحظ أن إحتفاظ البنك الإسلامي

ثانيا: الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية

تعتبر الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية نوع من أنواع المضاربة، والأطراف الداخلة في

هذه المضاربة ثلاثة أطراف، الطرف الأول هو المودع صاحب المال أو الشريك باหมายه،

والطرف الثاني هو المصارف الشركاء بما يعرف به عامل البنك، والطرف الثالث هو البنك

وبوصفه وسيطا بين المودعين ( أصحاب المال) والمضاربين الشركاء بموجبهم وهم عملاء البنك

، وعندما توافر شروط الوكالة بالنسبة للمودعين والمضاربين يقوم البنك بدوره كمصرف في

المضاربات، وعلى البنك الإسلامي أن يعمل جاهدا على إعداد المصارف الناجحة ولا يجوز له

تأجيل توظيف الودائع الاستثمارية التي تسلمها من المودعين في المضاربات قاصدا في ذلك

الحصول على سبيلة تقدية في خزانة البنك.
وتشير دراسة هيكيل الوائدة لدى البنوك الإسلامية إلى إتمام نوعية النسبي للودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية حيث يقوم البنك الإسلامي بتوظيف أموال المودعين بتضامن أو المشاركة مع أطراف ويبقى البنوك الأرباح نتيجة لذلك، حيث يقوم في غاية كل مرة بتوزيع العائد المستحق ل أصحاب الوائدة الاستثمارية من خلال تحمل البنك في سبيل توزيع أموال المودعين في المصارف، وهذا العائد غير محدد القيمة ولكنه يتحدد بنسبة منوية من الأرباح وفي حالة الخسارة فإن البنك لا يضمن قد حتم她的 بالكامل ولكن يشارك الموعد في الخسارة (x).

ومن الجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية تتفق مع البنوك التقليدية في أن أصحاب الوائدة لا يشتركون في إدارة أموال البنك إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك الأخرى إختلفاً جذرياً في الأمور المالية.

1) أصحاب الوائدة شركاء مع البنك وليسوا دائمين له وأن كانوا لا يشتركون في إدارة الأموال السائلة النقدية لدى البنك التي تخضع لزكاة النقد بمعدل 2.5%، لذلك فإن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية المملوكة للبنك الإسلامي تكلفة سنوياً زكاة النقد.

2) يتمزج البنك الإسلامي بأعمال الإجراءات اللازمة للحافظة على سلامة وائدة وكل ذلك من خلال توفير مخصصات مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل ودعم المركز المالي قبل تحديد صافي الربح القابل للتوزيع.

3) عدم إعتماد البنك الإسلامي على وائدة عملاته في تمويل استثماراته طويلة الأجل نظراً لأن هذه الوائدة تميل إلى النوع قصير الأجل.

ثالثاً: تنمية الموارد المالية في البنوك الإسلامية

تشير دراسة هيكيل الوائدة لدى البنوك الإسلامية إلى إتمام نسبة الوائدة الاستثمارية إلى إجمالي الوائدة، وهذا دليل على نجاح فكرة البنك الإسلامية في بنية فكرة الوائدة الاستثمارية التي تشارك في الربح والخسارة ك currentIndex للويضة النقدية الآجلة التي تلقى الفائدة، إلا أن هناك قواعد على الاستخدام الأمثل لهذه الوائدة في العمليات الاستثمارية موضحة بطريقة الأجل، الذي الأول يمثل في إحالة السحب من هذه الوائدة وهذا الأمر صحفته به البنوك الإسلامية في غمرة تنافسها مع البنوك التقليدية، أما القيود الثاني فيتمثل في تفضيل
البنوك الإسلامية توظيف أمورها في عمليات استثمارية منخفضة المخاطر وهذا يعني قبول معدلات عادية من الربح، بدلاً من توظيف أمورها في عمليات استثمارية طويلة الأجل يمكن أن تدر عليها أرباحاً غير عادية، وكان من الممكن أيضاً أن تسبب في خسائر كبيرة.

ويمكن حصر أهم الصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في مصر، في مجال تنمية المواد المالية في الأمر التالي: (xiii)

1) ضعف الوحي المصرفي الإسلامي لدى شريحة كبيرة من المجتمع، وصدر فتاوى رسمية بشرعية عمولات البنوك التقليدية، مما يعد أجازة مضادة للمبادرة التنافسية لدى البنوك الإسلامية، والتي تعمل وفقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

2) تقدم البنوك التجارية التقليدية لأوعية إدارية متوسطة وطويلة الأجل ويعانى ثابت مرتفع يجذب شريحة كبيرة من المدخرين الذين لا ينتمون إلى مدى شريعة هذه العائد من عدهم، وكذلك وجود أدوات إدخار حكومية تتمثل في شهادات استثمار تصدرها الدولة بفائدة مجزر وتحظى بنقد كبير من المدخرين.

3) سيطرة عدد محدود من بنوك القطاع العام على السوق المصرفية لسنوات عديدة ساعد على استحواذ تلك البنوك على النصيب الأكبر من التعامل بحكم التنافر الجغرافي لفروع هذه البنوك في أنحاء البلاد، وتأثير الصورة الذهنية لدى جمهور المتعاملين بأن بنوك القطاع العام هي بنوك حكومية مما يجعل الحكومة ضائمة لها في حالة حدوث أي حادث عارض يواجهها.

4) تعاني البنوك الإسلامية من عدم توافر الكوادر والعناصر البشرية المؤهلة والمفهومة لطبيعة نشاط البنك الإسلامي، حيث تحتاج هذه البنوك إلى كفاءات بشرية مدرية على العمل المصرفي من ناحية، ومجهزة بما يلزم من المعرفة بالقواعد الشرعية من ناحية أخرى.

5) حاجة البنوك الإسلامية إلى وجود سوق مالية إسلامية، وان تطوير أدوات مالية إسلامية مما يساعد على مواجهة متطلبات السوق، خاصة قصيرة الأجل، وكذلك الحاجة إلى تطوير أدوات مالية متوسطة وطويلة الأجل وهذا يقلل من الاعتماد على صيغة المزاجة في التمويل.

ووهناك العديد من الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن للبنوك الإسلامية استخدامها لتنمية مواردها المالية مثل شهادات الاستثمار الإسلامية وشهادات الإيداع الإسلامية:
1 - شهادات الإيداع الإسلامية

تعتبر شهادات الإيداع الإسلامية من أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية ويتم إصدارها على النحو التالي:

1) تصدر هذه الشهادات إجبارية وبفئات محددة وللفترة زمنية محددة (ثلاث أو خمس سنوات).

2) تصدر هذه الشهادات بواسطة واسم بنك واحد وتكون حضانتها وعاء على شكل سلة أو صندوق يضم مشتري الشهادات بإعتبارهم شركاء في السلة أو المصدق، ويجوز للبنك المصدر الاكتتاب في الشهادات المصدرة من موارده المالية.

3) يعمل البنك مصدر الشهادات على تخفيف حسابات تمولهم مجموعة عمليات استثمارية متنوعة. حيث تستهدف السياسة الاستثمارية للبنك الإسلامي توزيع وتوزيع مخاطر الاستثمار، ويشترط أن تكون هذه العمليات الاستثمارية مستقلة عن المجتمع العام لعمليات الاستثمار في البنك.

4) يكون دور البنك مصدر الشهادات هو دور المضارع في حصول الشهادات وذلك مقابل نسبة من الربح تحدد مسبقاً عند الإصدار، على أنه وفقاً لاحكام المصارف الشرعية في حالة الخسارة لا يستحق للبنك أي عائد مقابل الإدارة، وما يتبقى من أرباح بعد إقطاع نصيب البنك كمضارب يوزع على جميع أصحاب الشهادات كل بسماً ما يملك.

5) لإضفاء السيولة على هذه الشهادات إلى أن يتم تسجيلها في أسواق مالية منظمة فإنه يمكن للبنك وضع نظام تسجيلها.

2 - شهادات الاستثمار الإسلامية

تعتبر شهادات الاستثمار الإسلامية من أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وتقوم البنوك الإسلامية بإصدار هذه الشهادات على النحو التالي:

1) يسبق إصدار هذا النوع من الشهادات إعداد دراسة جدوى كاملة عن مشروع يروج البنك الإسلامي لتمويله، مثل إنشاء مجمع سكني يقصد بيع وحداته أو تخطيط مساحة من الأرض يقصد تقسيمها وبيعها بعد تخطيطها.
(2) في ضوء ما يتحدد من حجم التمويل المطلوب يدعو البنك إلى الاكتتاب في شهادات استثمار تُخصص حصيلاتها فقط هذا المشروع بذاته، وتكون دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع متاحة لكل من يرغب في الاكتتاب.

(3) يكون الحد الأقصى لإصدار الشهادات هذا المشروع بذاته هو حجم التمويل المطلوب له ويكون البنك مصدر الشهادات ملتزما بالإكتتاب في حالة إكتتاب الغير في هذه الشهادات، كما يكون البنك مدير التمويل المستول عن المشروع.
المبحث الثاني
توظيف الأموال في البنوك الإسلامية

إذا كان الفرق بين القائمة الدائمة والفائدة المدفوعة هو الركيزة التي تعتمد عليها البنوك عادة في تحقيق أرباحها، فان البنوك الإسلامية الذي لا يتعامل بالفائدة أخذًا أو عطاءً يعتبر الاستثمار بالمشاركة مصدره الرئيسي لتحقيق الربح، ومن خلال عمليات التوظيف والاستثمار الناجحة يستطيع البنك أن يتحلى ويدفع الفوائد ويستغل الاستثمار، وحرف القائدة من معاملات البنك لتقسيمه على بعد في أساليب الاستثمار ووسائطه، ولكنها في نفس الوقت تعطي الاستثمار معاهدات الحفاظ عليه في المجتمع، ولذا ينبغي على البنك الإسلامي اختيار أفضل المشروعات، وأن تمدّد دراسته الدقيقة إلى المجالات المختلفة (xiiv).

تشير دراسة هيكل التوظيف في البنوك الإسلامية إلى إرتفاع أرصدة حسابات التوظيف المختلفة بصورة مستمرة، مما يدلّ بصفة عامة على نجاح البنوك الإسلامية في فتح قنوات جديدة لتوظيف الأموال على أسس إسلامية، ومع ذلك تواجه بعض البنوك الإسلامية مشكلة فائض السيولة النقدية، وهناك ثلاثة أسباب لهذه المشكلة السبب الأول هو عدم قدرة البنوك الإسلامية على التوسع في استخدام مواردها في القنوات الاستثمارية للأساليب الشرعية في ظل النهاج العام الذي تعمل فيه تلك البنوك. والسبب الثانى هو إستمرار تدفق الودائع الجديدة على هذه البنوك بسبب إقبال الجمهور على التعامل معها، والسبب الثالث هو إرتفاع نسبة الموارد المالية قصيرة الأجل لدى البنوك الإسلامية الأمر الذي يفرض على هذه البنوك توظيف أموالها في استخدمات قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الإسلامية في بعض الأحوال (xv).

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرية أنشئت لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأهداف البنوك الإسلامية ليست تعظيم الربح أو تعظيم الثروة كما هي في المنهج الرأسمالي، ولا هي تعظيم المصالح المالية للجماعية والضخمة بمصلحة الفرد كما في المنهج الاشتراكي، ولكن تحقيق التوازن بين الربح أو المصلحة المادية وبين التنمية الاجتماعية.
الروحيّة والأخلاقية، وتوازن بين مصالح أصحاب الأموال أو الودائع بين مصالح الجماعة، وتوازن بين الماضي والمستقبل. (xvi)

أولا: التوظيف في عمليات المشاركة

من أهم البدائل الشرعية لنظام الإقرارات بالفائدة السائدة في البنوك التجارية قيام البنوك الإسلامية بتوزيع أموالها في عمليات المشاركات، حيث تعتذر تلك العمليات على المشاركة في المخاطر حيث يقوم البنك بمشاركة عملائه في العمليات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الأنشطة الخيرية، وتدور العلاقة بين البنك الإسلامي والعمل في إطار المشاركة بين الطرفين في التمويل وفي الإدارة وفي الإرث وليس في إطار علاقة الدائن بالمدائن التي تحكم العلاقة بين المقرض والبنك التقليدي.

ويتوقف عائد المشاركات على ما تسفر عنه نتيجة عملية المشاركة بين الطرفين من ربح أو خسارة، ويتم توزيع الإرباح طبقاً لما يتم الاتفاق عليه في عقد المشاركة على أساس إحساب نسبة من صافي الربح مقابل الإدارة والعمل، ويوزع الباقي بنسبة حصة كل منهما من رأس المال المشاركة، وقد تكون هذه المشاركات متلاقية تنفيذ المذكول العمل للمشروع كاملاً، وقد أعدت نماذج وصيغ لعقود المشاركات راجعتها وأقرها هيئة الرقابة الشرعية في هذه البنوك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية. (xvii)

وكان أن نظام المشاركة يحقق عدداً من المصالح للفرد وللمجتمع يمكن حصرها فيما يلي: (xviii)

1) مشاركة البنك الإسلامي لعملائه في نشاطاته الإنتاجية مدعوم من بين البنك خبرته في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والبحث عن أرشد الأساليب، وبذلك يتعاون رأس المال وخبرة العمل في التنمية الاقتصادية، ويفتق هذا تماماً مع التوجيهات الإسلامية من حيث الحفاظ على رأس المال المجتمع وحسن استخدامه.

2) صاحب المال الذي يوجد ماله في بنك إسلامي يوظف أمواله على أساس المشاركة سوف يحصل على الربح العادل الذي يتناسب مع الدور الفعلي الذي أداءه ماله في التنمية الاقتصادية، وفي ذلك تشجيع للمسلمين على إيداع أموالهم لدى البنوك الإسلامية وتوزيع الأموال بواسطة تلك البنوك.
في تطبيق مبدأ المشاركة خبر للفرد من نزعة السلبية التي يتنسبها الموسع الذي يُدعى أمواله إنتاجاً لفائدة
(4) عدم إعداد البنك الإسلامي على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة مدعومة لتنشيط عمليات التنمية في المجتمع، حيث تقوم البنك الإسلامي بتجيد كل طاقتها وإمكاناتها الفنية في استخدام الأموال التي لديها في مشروعات إنتاجية.
(5) يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات المجتمعات الإسلامية، وذلك لأن البنك الإسلامي حين توظف أموالها في عمليات المشاريع سوف لا تنظر إلى الفائدة على أثراً المؤشر الأساسي لتحديد الكفاءة الحدبية لرأس المال ولتوجيه الاستثمار دائماً، وإما سوف يكون مؤشرها الأساسي هو الربح الخلايا، بجانب الاعتبارات الاجتماعية مثل الлюдالة واحتياجات المجتمع ورفاهية.
(6) في إلزام البنك الإسلامي بمبادئ المشاركة تمكيناً لها من القدرة على التكيف والتلاحم المستمر مع التغيرات الهيكليّة في الاقتصاد الوطني، كما يصبح كل من البنك وعملياته قادرين على مواجهة الأزمات بصلاة وقادرين على عدم الأثر بها.
(7) في المشاركة عدالة في توزيع العائد بما يسهم في عدم تراكم الثروة تراهماً معلاً، كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية من ناحية أخرى.
ثانياً: التوظيف في عمليات المضاربة
تقوم البنك الإسلامي بتوظيف أموالها في عمليات المضاربة على أساس تقديم المال من جانب راب المال (الشريك بماله) ويقدم العمل والجهد من جانب المضارب (الشريك بعمله) ويقوم المضارب بالتوزيع والاستثمار في إطار ما يتم الاتفاق عليه مع راب المال بما أحلل الله وما يرزق الله به من ربح، يكون بينهما بالنسبة التي يحددتها طرف المصاربة على أن تكون نسبة معلومة في الربح، أما الخسارة فأثراً على راب المال ما لم يثبت أن المضارب قصر أو خالف شروط المصاربة في هذه الحالة يتحمل الخسارة. قد تكون هذه المصاربة مطلقة أو عامة يفوض فيه المضارب باختيار ودراسة مجالات التوظيف والاستثمار باعتباره ذي خبرة في هذا المجال كما أن هناك أساليب أخرى للمصاربة وهي المصاربة المقيدة الخاصة حيث يفرض راب المال المضارب بالتوظيف والاستثمار في نشاط محدد أو مشروع معين.
ويتبرع عميل البنك مضارب لأنه يقوم بالاتحاد في المال الذي حصل عليه من البنك (رب المال) في مشروعات تجارية أو صناعية أو خدمية، وما يرقى الله به من ربح يتم اختصامه بين البنك (رب المال) ما لم يثبت أن عميل البنك (المضارب) قد قصر أو أغفل في استخدام المال أو خالف شرط من شروط عقد المضاربة. وفي هذه الحالة يتحمل عميل البنك (المضارب) جزء من الخسارة. (xxi)

يعتبر عقد المضاربة عقد مشاركة بين البنك (رب المال و الشريك مالك) والمضارب (عميل البنك الشريك يعمل وجهده) ويشرط لصحة عقد المضاربة الشروط التالية: 

1) أن يكون رأس المال نقدا فلا تصبح المضاربة إذا كان رأس المال من العروض أو العقارات عند جمهور الفقهاء.

2) أن يكون رأس المال معلوم المقدر لان جهالة تؤدي إلى جهالة تقتضي إلى المنازعات السيئة. تفسد العقد.

3) أن يكون رأس المال عينا لا دينا في دم المضارب لأن ما في زمة المضارب لا تحول وتعود أمانة.

4) تسلم رأس المال إلى المضارب لأنه أمانه فلا يصح إلا بالتسليم كالوذيعة فلو اشترط بقاء يد المالك على المال فسست المضاربة.

5) أن يكون الربح مقدارا معلوما لان جهالة الربح (العقد عليه) توجب فساد العقد لذلك يشترط أن تكون حصة الربح شائعة لكل من المضارب الشريك بعمله والبنك الشريك بمالي، لان إشترط مقدر معين مخالف لخصوص العقد.

6) أن لا يضيع البنك (صاحب المال) على المضارب الشريك بعمله بين شيء نادر فلو فعل ذلك فان المضاربة فاسدة.

7) يجوز للبنك (صاحب المال) أن يشترط على المضارب الشريك به عمله أن لا يسائر بالمثال ولا يتج مهما إلا في بلد معينة أو في نوع معين.

ثالثا: التوظيف في عمليات المرابحة

بيع المرابحة هو أحد أشكال البيع الشرعي حيث يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة لصالحه ويدفع جميع أوسافها ومواعيد توريدها، ويتخذ تحديد التكلفة الكلية للسلعة تفصيلياً.
من شراء ورسوم إجمالية ومصاريف، ويتفق الطرفان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للإنسالة للوصول إلى سعر البيع، كما يتفق الطرفان على مكان وشروط تسليم السلع المباعة، وطريقة سداد القيمة للمباعة.

يعتبر بيع المراحة أحد أشكال التوظيف الإسلامي، وهو حال في حالة الأولى تسمى الوكالة بالشراء مقابل أجور معمت، وذلك بان يطلب العمل المراد شراء سلعة معينة بحدد معاوضة وأُسِرها ويدفع إلى البنك ذلك السعر مضافًا إليه أجور معمت مقابل قيام البنك بذلك العمل، أما الحالات الثانية فتُسمل الوعد من عمل البنك بالشراء مع واحد آخر من البنك بإتمام هذا البيع بعد الشراء وذلك بان يطلب العمل المراد شراء سلعة معينة وحده مع البنك كنفسيه وكذلك النَّحَر الذي سيتم الشراء به للتعامل مع البنك بعد إضافة الربح الذي يتبع عليه بين العمل والبنك.

يبدأ بيع المراحة في البنوك الإسلامية من عند صاحب الحاجة (عمل البنك) الذي يطلب من البنك شراء سلعة معينة وذلك في مقابل وعد طالب الشراء بشراء السلعة التي يطلبها من البنك بما يقوم عليه من تكلفة من الربح المتفق عليه.

ويكنع تعريف بيع المراحة بأنه عقد بين البنك الإسلامي وأحد عملاء البنك حيث يلزم فيه البنك بتنفيذ طلب العمل المراد شراء سلعة معينة في مقابل إتمام العمل بتنفيذ وعده للبنك بشراء السلعة التي طلبها من البنِك بسعر التكلفة مضافًا إليه الربح المتفق عليه عند الإبتداء.

ويعتبر عقد المراحة عقد مشروع إذا توافرت فيه الضوابط الشرعية التالية:
1. يجوز للبنك والعمل أن يتفقا على المبلغ بالعهد في الشراء والبيع.
2. يجب على البنك أن يملك الساحة المطلحة الراحلة ملكية حقيقية قبل البيع.
3. يجب على البنك أن يقبل الساحة ويجوزها حيازة محلية قبل البيع.
4. يجب العلم بال услов والربح وتحديد الثمن الأقصائي للساحة والمساكنات التي تنفقها البنك للحصول على الساحة.
5. يجوز للبنك اتخاذ الضمانات الكافية المشروعة التي يراها مناسبة وملائمة لحفظ حقوقه وسُداد الثمن.

19
لا يجوز للبنك تقاضي تعويض مالي مقابل تأخر العميل في سداد ما عليه من أقساط.

(7) لا يجوز الناسيم على الساحة لصاحب البنك إلا عند الضرورة.

(8) أن يلتزم البنك في عمليات المراجعة بأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يكون فيهما الرقابة الشرعية بالبنك الصلاحية الكاملة لضبط المعاملات بما يتفق والشريعة الإسلامية.

تستخدم البنوك الإسلامية أسلوب التمويل بالいっぱい، حيث يطلب عمل البنك الإسلامي من البنك شراء سلعة معينة بموجبات محددة، على أساس وعده بشراء تلك السلعة ببنظام المراجعة وذلك بالربح المتفق عليه، ويسدد العمل الثمن للبنك على دفعات أو أقساط.

ويعرف هذا النظام بنظام بيع المراجعة للأمر بالشراء، ويتم تنفيذ عملية المراجعة على ثلاث خطوات، الخطوة الأولى هي وعده العميل بشراء السلعة من البنك بنظام المراجعة، والخطوة الثانية هي قيام البنك بشراء السلعة المطلوبة بالموجبات المحددة من عمل البنك، والخطوة الثالثة هي شراء العميل السلعة التي طلبتها من البنك بنظام المراجعة السابقة الإشارة إليه.

(XXVI)

رابعا: التوظيف باستخدام عقود السلم

كان العرب في الجاهلية يمارسون بيع السلم وهو عقد بيع مع تسليف الثمن، وعندما هاجر رسول الله (ص) إلى المدينة وجد الناس يسلفون في البائع عmino ثلاثة فقتل من سلف في تمر يُسنَّف في كل معلوم ووزن معلوم وإلزاع معلوم (رواية البخاري).

إذا كان المنتجون في حاجة إلى الأموال فإنهم يلجون إلى بيع المنتجات عن طريق عقد السلم وهو نظام للبيع مع تسليف الثمن، حيث يدفع المشتري ثمن البضاعة في الحال (دفع مسبق) مع إستلام البضاعة في الأجل المحدد، وفي هذه العملية يحقق المشتري الأرباح حيث يكون ثمن البيع منخفضاً نسبياً لصالح المشتري.

ويمكن للبنك الإسلامية توظيف أمواله باستخدام عقود السلم وهي عقود بيع المنتجات مع تسليف الثمن، حيث يقوم البنك بتسليم المنتجات للمشتريات من المنتجات في الحال (دفع مسبق) مع إستلام المنتجات في الأجل المحدد، وفي هذه العملية يحقق البنك (مشتري المنتجات) أرباح.
مشروعة ، وهذا يجعلا أمام عقد بيع مع تسليف الثمن مقابل إستلام منتجات في المستقبل ،
وفي هذا العقد يقوم البنك بتسليم المنتج المالي على أن يتم السداد في شكل منتجات ،
وهذه الوسيلة التمويلية مفيدة للمنتج للبنك حيث يحقق المنتج إلى تمويل ممتد ويكونه قادراً على الوفاء بتعهده وتسلم المنتجات في الوقت المتفق عليه ، وهذه الوسيلة مفيدة أيضاً للبنك الذي يسلف الأموال إلى المنتج ويجيب بيع مشروع بعد بيع المنتجات التي حصل عليها من هذا الطريق .

يعتبر عقد السلم من أهم العقود الشرعية التي يمكن تطبيقها في البنوك الإسلامية ، حيث تستطيع البنوك الإسلامية تقديم الأموال للمشروعات الإنتاجية مقابل الحصول على منتجات تلك المشرويعات في تاريخ لاحق ، ويمكن للمشروعات الإنتاجية أن تعرض على البنك الإسلامي بيع منتجاتها للبنك باستخدام عقد السلم على أن يكون التسليم بعد فترة زمنية يتم تعديدها ، ويقوم البنك بتسليم من المنتجات إلى العميل ويكون من هذه المنتجات أقل مبلغ

الثمن الخاضع وبذلك يستطيع البنك تحقيق أرباح .

خامسًا: القروض والسلفيات في البنوك الإسلامية

القرض في الشريعة الإسلامية هو ما يعني للغير من المال لبرده مرة أخرى دون زيادة على أصله ، والزيادة على أصل القرض هي الرضا المحروم شرعاً ، وعلى ضوء ذلك فإن نشاط البنوك الإسلامية في مجال الاستثمار والعمليات التجارية لا يقوم على الإفراط أو الاقتراض ، وإنما يقوم على أساس المشاركات التجارية أو المضاربات الشهرية أو عمليات البيع بالmprاوحة أو المسامحة في رؤوس أموال المشروعات ، وقد يكون البنك هو رب المال وقد يكون هو المضارب ، أما القروض التي يقدمها البنك الإسلامي فهي قروض حسنة لا تجر نفعاً ، ومن ثم لا يكون علاقة البنك الإسلامي بالعملة علاقة الدائن بالدائن ، وإنما تقوم على المشاركة في الإرباح والخسائر .

سادسًا: الاستثمار المباشر في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف أموالاً بنظام الاستثمار المباشر ، وقد تكون المشاركة في عملية معينة أو نشاط معين يحدد طبقاً للتفاقد الذي يحدد هذا التعامل ، ومن المعلوم أن هذه
العمليات التي أجازها الشريعة الإسلامية وعقودها تتم بعد فحص عملياً علمياً وفنياً، مع
أخذ الضمانات اللازمة لضمان تنفيذ التعاقدات التي تتم بين الأطراف المختلفة.

وتقوم البنوك الإسلامية بتوظيف أموالها عن طريق المدفوع كمساهم في رؤوس أموال
مشروعات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية، وتكون
مساهمة البنك في هذه المشروعات يقدم حصة في رأس المال، كما تقوم هذه البنوك بتأسيس
الشركات بعد إعداد دراسات جدوى اقتصادية وبناءً على تأكد من سلامة جدوىها الاقتصادية،
وقد تقوم البنوك الإسلامية بالاشتراك مع الفرامل في مجالات الأنشطة الاستثمارية المختلفة أو
الإدارة مستهدفة إعطاء المثل الأعلى للتنمية الاقتصادية مع مراعاة البدع الاجتماعي في هذه
المشروعات.

سابعًا : مخاطر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية

يختلف مفهوم المخاطر في البنوك الإسلامية اختلافاً جزئياً عنه في البنوك التجارية، حيث
تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تقوم بتمويل المخاطر لتحقيق الأرباح الذي يعتبر
عائد المخاطرة، وتعرض البنوك التجارية التقليدية للعديد من المخاطر المالية مثل مخاطر
الانتعاش ومخاطر سعر الفائدة في حين تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر الأعمال.

ولكن تقسيم مخاطر الأعمال في البنوك الإسلامية إلى المخاطر التالية :
1) مخاطر مرتبطه بإدارة البنك ومن أهمها عدم وضوح أهداف البنك الإسلامية
وأقسام إتخاذ قرارات التمويل على المستوى المركزي وضعف عملية متابعة عمليات
المشاركة والمضاربة والراحة رغم أهمية المتابعة في الحد من مخاطر الأعمال.
2) مخاطر مرتبطه بعملاء البنك الإسلامية ومن أهمها عدم خبرة العملاء في المجالات الإدارية
والتسويقية والتكنولوجية.
3) مخاطر مرتبطه بالظروف الاقتصادية ومن أهمها عدم إستقرار السياسات المالية
والاقتصادية والتقابليات السوق.

ولو مواجهة مخاطر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية يقوم البنك الإسلامي بتكون
المخصصات في فناء كل سنة مالية طبقاً لنظام تصنيف الأصول وتكوين المخصصات
الذي أصدره البنك المركزي المصري، كما تقوم إدارة البنك الإسلامي بمتابعة عمليات المشاركة والمضاربة والراحة في الأغراض التي متحت لأجلها عمليات التنظيف، ومتابعة تحصيل عائد عمليات التنظيف، وتقوم إدارة البنك الإسلامي في سبيل تحقيق هذا الهدف بالإجتماع الدوري بالعملاء لمتابعة تنفيذ العمليات التمويلية للتعرف على مدى تمشي عمليات التنظيف مع نشاط العمل، ومراجعة التكاليف ومعدلات العائد ومراجعة مدة العملية من حيث التزام العمل بعدم تجاوز مدة العملية، ومتابعة مدة متوسطة

(33x) تناسب قيمة العملية مع إمكانات العمل وقدرته.
البحث الثالث
تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري

عندما تسعي البنوك لزيادة أرباحها تنجز في نفس الوقت إلى المحافظة على درج كافيه من السوولة تتنقلها مقابلة الطالبات العادية للمودعين في أي وقت، ومن هنا تتشكل حساسية السياسة المالية في البنوك حيث تضع البنوك في تعبيرها دائماً أن يكون الجزء الأكبر من الودائع التي تتنزه نفس الدفع عند الطلب، ومن الطبيعي أن تتأثر أوجه استخدام الودائع المالية بعملي السوولة والربحية، وأن تحدد البنوك حجم وكيك مواردها المالية أو أوجه استخدام تلك الموارد ودرجة سستولاها ومعدل ريجيتها، وتعبر السوولة والربحية والضمان من أهم السياسات المالية التي تسعي البنوك إلى التوفيق بينها.

الهدف من تقييم كفاءة بنك فيصل الإسلامي المصري في مصر هو قياس مؤشرات قياس السوولة في تلك البنوك للتعزز على قدرة بنك فيصل على تحقيق التوازن بين الموارد المالية وأوجه استخدامها، وسوف نستخدم معدل السوولة ومعدل السوولة لقياس السوولة في بنك فيصل الإسلامي المصري، بالإضافة إلى قياس ملازمة حقوق الملكية للعشر على مدى التناسب بين حقوق الملكية والمديونية ومقابلة المحافظة. وسوف نستخدم معدل الأصول الخطرة ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع لقياس مدى ملاءمة حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري، بالإضافة إلى قياس متزوجة توزيع الموارد في بنك فيصل للكشف عن كيف تكون متزوجة الموارد بين الفائدة والاستثمارات والفروض والأصول الأخرى، وسوف نستخدم ثلاث معدلات للكشف عن كيفية استخدام بنك فيصل الإسلامي المصري لموارده المالية وهذه المعدلات هي معدل توزيع الودائع ومعدل توزيع الودائع ومعدل توزيع الودائع ومعدل توزيع الودائع.

اولا: مصادر الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري

تتم توزيع مصادر الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري إلى نوعين من المصادر، النوع الأول هو الموارد ذاتية التي تتمثل في رأس المال والاحتياجات والمخصصات، والنوع الثاني من
مصادر الأموال هو المصادر الخارجية وتشمل الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار وشهادات الاكتفاء والأربعة المستحقة للمشتري.

ويمكن حصر أرصة مصادر الأموال في بنك فصل الإسلامي المصري فيما يلي:

1. الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار وشهادات الاكتفاء, وتعتبر أرصدة تلك الحسابات المصدر الرئيسي للأموال في بنك فصل الإسلامي المصري.
2. حقوق المواطنين التي تعتبر عنصرًا هامًا من مصادر الأموال في بنك فصل الإسلامي المصري هدفًا يهم البنك بدعمها سنويًا، وهي تكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات.
3. المخصصات التي يتم تكوينها مع الأخذ في الاعتبار الضمانات المخصصة من العملاء والمخصصات السابقة تكوينها في الأعوام السابقة، ويتم تحديد قيمة المخصصات على ضوء الفحص والدراسة لموافقة المخاطر الناتجة عن عدم وفاء بعض العملاء بالنظام أو بسبب الظروف الاقتصادية، وتعتبر المخصصات من التكاليف الواجبة الخصم قبل التوصيل لصالح الربح.

وتلاحظ البيانات المتاحة بالجدول رقم (1) الذي يوضح تطور الموارد المالية المتاحة للتوظيف في بنك فصل الإسلامي المصري تبيّن لنا ما يلي:

1. ارتفعت الأوعية الادخارية المتاحة للتوظيف في بنك فصل الإسلامي المصري من 7.9 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 16 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 21% في المتوسط، كما ارتفعت نسبة الأوعية الادخارية المتاحة للتوظيف إلى الموارد المالية المتاحة للتوظيف في بنك فصل من 84.4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 90.4% في نهاية ديسمبر 2006.
2. ارتفعت حقوق المواطنين في بنك فصل الإسلامي المصري من حوالي 344 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى 628 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 16.5% في المتوسط، كما انخفضت نسبة حقوق المواطنين إلى الموارد المتاحة للتوظيف في بنك فصل من 3.7% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3.5% في نهاية ديسمبر 2006.

بملاحظة البيانات الملمحة بالجدول رقم (10) الذي يوضح درجة تغطية الموارد المالية للمواد التوظيف في بنك فصل الإسلامي المصري يبين لنا ما يلي:

1) ارتفاع حجم الموارد المالية قصيرة المدى مستحسن وابسطة الأجل من حوالي 9 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 17 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 18% في المتوسط. في حين ارتفع حجم الموارد المالية قصيرة الأجل من 8.9 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى 24.8 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بمعدل نمو سنوي 13.2%.

2) ارتفعت درجة تغطية الموارد المالية إلى مجاليات الموارد في الأجل القصير والمتوسط من 100.7% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 114.9% في نهاية ديسمبر 2006.


4) ارتفاع درجة تغطية الموارد إلى مجاليات الموارد في الأجل الطويل من 84.6% في نهاية ديسمبر 2006 إلى 26.8% في نهاية ديسمبر 2006.

نلاحظ أن بحسب التحليل واضح في درجة تغطية الموارد إلى مجاليات الموارد في الأجل الطويل في بنك فصل، ويمكن تصحيح هذا الخطأ في مهنة الموارد المالية من خلال تنمية الموارد المالية طويلة الأجل، حيث بلغت نسبة الموارد طويلة الأجل حوالي 2.2 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006.

ويمكن تنمية الموارد المالية لنفس فصل الإسلامي المصري على النحو التالي:
5) زيادة رأس مال بنك فيصل الإسلامي من 528 مليون جنيه إلى 1500 مليون جنيه على الأقل وطرح الزيادة للأكتتاب العام في سوق الأوراق المالية، وبذلك ترتفع نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخالية من 3.7% إلى 8.8%， كما ترتفع نسبة حقوق الملكية إلى الودائع من 3.6% إلى 8.6%.

6) قام بنك فيصل الإسلامي المصري بإصدار صكوك التمويل ذات العائد المتغير الذي اصدرته قانون تلقى الأموال وهو القانون رقم 146 لسنة 1988، وهي صكوك إيجابية قابلة للتداول في البورصة وذات عائد متغير ولا يجوز تخفيض حاملها المدخلي في إدارة البنك وهي صكوك قابلة للتحويل إلى أسهم، ويمكن استهداف تلك الصكوك قبل أجل استحقاقها في حالة النص على ذلك عند إصدارها، وهذه الصكوك ذات عائد متغير توقف على نتائج أعمال البنك الذي أصدرها، وتعتبر هذه الصكوك أداة فعالة لنسبة الموارد المالية لـبنك الإرهاب.

7) قام بنك فيصل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية وتمتد 5 سنوات على الأقل، ويعتبر هذه الشهادات من أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية وتعتبر حصيلة تلك الشهادات واعدة في صندوق يضم مشاري هذه الشهادات من عملاء البنك باعتبارهم شركاء في الصندوق ويتزامن حصول تلك الشهادات لتمويل العمليات الاستثمارية المستقلة عن المجتمع العام لـعمليات الاستثمار الأخرى في بنك فيصل، ويعتبر بنك فيصل المصدر للشهادات الإيداع الإسلامية هو المضارب في حصول تلك الشهادات مقابل نسبة من الربح يحدد مسبقا عند إصدار الشهادة، وفي حالة تحقيق خسائر لا يستحق بنك فيصل أي عائد مقابل الإدارة وما يبقى من أرباح توزع على أصحاب الشهادات كل نسبة ما يملك، ويمكن للبنك تحديد شروط تسليب تلك الشهادات عند إصدارها.

ثانياً: توظيف الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري

يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بتوظيف موارده المالية في العديد من مجالات التوظيف من أعمال عمليات المشاركة والمضاربة والراجحة بالإضافة إلى الاستثمارات المالية والأرخصة لدى البنك.
ويمكن حصر أهم مجملات توظيف الأموال في بنك فيصل الإسلامي المصري في المجلات المالية:

1) التوظيف قصير ومتوسط الأجل في بنك فيصل الإسلامي المصري يتكون من المشاركة والضاربة والمراجعة، حيث يرتبط نشاط عمليات المراجعة بتمويل عمليات استيراد السلع محل المراجعة وقد تضمن نشاط المشاركات العديد من المشاركات التجارية والمشاركة العقارية (XXXV).

2) التوظيف طويل الأجل في بنك فيصل الإسلامي المصري يتكون من استثمارات مالية بغض الماجرة واستثمارات مالية متاحة للبيع، واستثمارات مالية محفوظة بما حتى تاريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة.

وبملاحظة البيانات المتاحة في الجدول رقم (1) الذي يوضح تطور مجملات توظيف الموارد المالية في بنك فيصل الإسلامي المصري يتين لنا ما يلي:

(1) تعتبر عمليات المشاركة والضاربة والمراجعة من أهم مجملات التوظيف قصير ومتوسط الأجل في بنك فيصل الإسلامي المصري، حيث ارتفعت أرصدتها من حوالي 8.3% مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 14 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2006 بفضل نمو سنوي 13.7% في المتوسط، وقد انخفضت نسبة عمليات المشاركة والضاربة والمراجعة إلى إجمالي توظيف الأموال في بنك فيصل من 89% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 78.7% في نهاية 2006.

(2) يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بتوزيع أمواله في مجملات طويلة الأجل مثل الاستثمارات المالية والمساهمات في شركات تابعة، وقد ارتفعت تلك الأرصدة في بنك فيصل من حوالي 407 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3016 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006، وقد ارتفعت الأمثلة النسبية للاستثمارات المالية إلى إجمالي توظيف الأموال في بنك فيصل من 4.4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 16.9% في نهاية ديسمبر 2006.

ثالثا: مؤشرات السيولة في بنك فيصل الإسلامي المصري
يقصد بالسيولة مقدرة البنك على تحقيق التوازن بين مواردها المالية ومجالي توظيف تلسل الموارد، بحيث لا يستغب من البنك فرصة الحصول على أرباح مناسبة في سبيل الاحتفاظ بأصوله سالب، ولا يضخ البنك بالقدر المناسب لسيولة أصوله في سبيل تحقيق أرباح مرفعة، ومن أهم معدلات قياس السيولة في البنوك المعدل النقدي ونسبة الإحتياطي ونسبة السيولة (xxxvi) وتعطي هذه المعدلات مؤشرات عن حالة السيولة في البنك.

تشير نسبة المعدل النقدي في البنك إلى مدى كفاءة الأصول النقدية المتمثلة في النقدية بالصندوق والأرصدة لدى البنك في مصر والخارج في سداد كل من الودائع والالتزامات تجاه البنك في مصر والخارج، كما تشير هذه النسبة إلى مدى حرص البنوك على توفير مستوى عال من السيولة بغرض تدعيم الثقة في البنك واتجاه أي فرص جديدة للتوظيف والاستثمار لتحقيق العائد، ويمكن حساب نسبة المعدل النقدي بقسمة مجموع النقدية والأرصدة لدى البنك على مجموع الودائع والأرصدة المستحقة للبنك والموردين (xxxvii).

وبملاحظة البيانات البالغة في الجدول رقم (3) الذي يوضح تطور مؤشرات السيولة في بنك فيصل الإسلامي المصري، تبين انخفاض المعدل النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري من 9.4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 8.1% في نهاية ديسمبر 2006.

وبملاحظة البيانات المذكورة في الجدول رقم (9) الذي يوضح تطور المعدل النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري، تبين لنا أن المعدل النقدي في البنوك التجارية المشتركة والخاصة سجل 33.8% في ديسمبر 2006، كما بلغ المعدل النقدي لبنوك الاستثمار والعمال 34.2% في ذات التاريخ، في حين بلغ المعدل النقدي لفروع البنوك الأجنبية 52.6% في ذات التاريخ.

وبمقارنة المعدل النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري مع المعدل النقدي في بنك القطاع الخاص في ديسمبر 2006، يتضح لنا أن المعدل النقدي في بنك فيصل الإسلامي المصري منخفض جداً بالمقارنة بنك القطاع الخاص، حيث بلغ ذلك المعدل في بنك فيصل 8.1% في ديسمبر 2006 بينما سجل ذلك المعدل 34.2% في بنوك الاستثمار والأعمال في نفس العام.
رابعاً: مؤشرات الربحية في بنك فصل الإسلامي المصري

ترتبط زيادة الإيرادات في البنك الإسلامي المصري زيادة نشاط البنك في توظيف الأموال المتاحة، وبالتالي زيادة قيمة عمليات المشاركة والضرائب والمراهنات والاستثمارات المالية، كما أن تقليل الإيرادات يرجع إلى تقليل نشاط البنك في توظيف أمواله، ومن الطبيعي أن تنخفض إيرادات البنك الإسلامي من عائد استخدام البنك للأصول المختلفة ومدى كفاءة توظيف الأموال.

ويمكن التعرف على مؤشرات الربحية في بنك فصل من خلال استخدام عدد من المؤشرات من أهمها نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية ومعدل العائد المدفوع على حسابات الاستثمار ونسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول.

ومن ملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (4) الذي يوضح تطور مؤشرات الربحية في بنك فصل الإسلامي المصري يتضح لنا ما يلي:

1) حقق بنك فصل الإسلامي المصري أرباح عام 2001 بلغت 39 مليون جنيه، وبلغت نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في ذلك العام 11.4%، وقد ارتفع صافي الربح عام 2006 إلى 119 مليون جنيه، وبلغت نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في ذلك العام 19%.

2) حقق بنك فصل الإسلامي المصري إيرادات بلغت 639 مليون جنيه عام 2001 وبلغت نسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول 6.4% في نفس العام وقد ارتفعت الإيرادات عام 2006 إلى حوالي 1153 مليون جنيه وبلغت نسبة الإيرادات إلى الأصول 6% في نفس العام.

3) أخفضت نسبة العائد على حسابات الاستثمار في بنك فصل الإسلامي المصري من 6% عام 2001 إلى 4.7% عام 2006.

ومن ملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9) الذي يوضح مؤشرات تقييم كفاءة البنك عام 2006 تبين لنا ما يلي:

1) بلغت نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في البنك التجارية المشتركة 13.3% عام 2006 في بلغت تلك النسبة بنوك الاستثمار والأعمال 9.9% في نفس العام. في
حين بلغت تلك النسبة في فروع البنك الأجنبي 7.4% في نفس العام، ويضح لنا أن نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية في بنك فصل الإسلامي المصري بلغت 19% عام 2006، وبذلك حقق بنك فصل أفضل بكثير من البنوك الأخرى في نفس العام.

(2) بلغت نسبة الإيرادات إلى الأصول في البنك التجارية المشتركة 6.4% عام 2006 کما بلغت تلك النسبة 5.4% في بنك الاستثمار والعمال في نفس العام. في حين بلغت تلك النسبة 6.6% في فروع البنك الأجنبية في نفس العام، وكانت نسبة الإيرادات إلى الأصول في بنك فصل 6% في نفس العام. وهذا المعدل أعلى من المعدل الذي حققه بنك الاستثمار والعمال.

(4) بلغت نسبة الفوائد المدفوعة إلى الودائع في البنك التجارية المشتركة 5.3% عام 2006. كما بلغت تلك النسبة في بنك الاستثمار والأعمال 4.5% في نفس العام. في حين بلغت تلك النسبة في فروع البنك الأجنبية 4.4% في نفس العام. ومقارنة نسبة العائد على حسابات الاستثمار في بنك فصل الإسلامي المصري ونسبة الفوائد المدفوعة على الودائع في البنوك الأخرى يوضح لنا أن العائد المدفوع على حسابات الاستثمار في بنك فصل أقل من الفوائد المدفوعة على الودائع في البنوك التجارية المشتركة ولكن العائد على حسابات الاستثمار في بنك فصل أكثر من الفوائد المدفوعة على الودائع في بنك الاستثمار والأعمال وفروع البنك الأجنبية.

خامسا: مؤشرات حقوق الملكية في بنك فصل الإسلامي المصري

يمكن قياس مدى ملاءمة حقوق الملكية في البنوك بالعديد من النسب من بينها معدل الأصول الخطرة ونسبة حقوق الملكية إلى الودائع.

1 - معدل الأصول الخطرة

تتمثل الأصول الخطرة في البنوك كافة الأصول مطروحةً منها الأرصدة النقدية وشیء النقدية (الإحتياطي القانوني والإحتياطي القانوني) وكذا الأوراق المالية الحكومية. تعتبر أخیراً تتمثل الأصول الخطرة في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى بعض
الخسائر كالأسهم والسندات غير الحكومية، وكذلك الأصول التي يصعب تحويلها أصلاً إلى نقدية كالفروض والتسهيلات الائتمانية، ويستخدم معدل الأصول الخطرة لقياس مدى الخسارة التي تقدمها حقوق الملكية لمراجعة الخسائر الإستراتيجية التي قد يتعرض لها البنك إذا ما إخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية، أو إذا أفلس البنك في تحصيل أحد القروض التي سبق أن قدمها لأحد العملاء، ويمكن أن تقل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن الاستثمار في الأصول الخطرة، ويجب آن تقل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة عن 8% طبقاً لقرارات لجنة بازال، ويتم حساب معدل الأصول الخطرة بقسمة حقوق الملكية
 على إجمالي الأصول الخطرة.

وبملاحظة البيانات المتاحة بجدول رقم (5) الذي يوضح تطور معدل الأصول الخطرة في بنك فصل الإسلامي المصري، تبين لنا انخفاض معدل الأصول الخطرة في بنك فيصل من 4% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3.7% في نهاية ديسمبر 2006، وبذلك يوضح لنا عدم التزام بنك فصل مبتش الأمان اللازمة لمراجعة الاستثمار في الأصول الخطرة، حيث لا تستطيع حقوق الملكية في بنك فيصل مراجعة الخسائر الإستراتيجية التي قد تتعرض لها البنك إذا فشل في تحصيل أحدى عمليات المشاركة والضريبة والطريقة التي تصنفها إلى عضو الرأسي أو فشل في تسليب استثماراته المالية بأقل خسائر ممكنة.

وبملاحظة البيانات المتاحة بجدول رقم (9) الذي يوضح معدل الأصول الخطرة في بنوك القطاع الخاص عام 2006، تبين لنا أن معدل الأصول الخطرة في البنوك التجارية المشتركة بلغ 10.3% في ديسمبر 2006، في حين بلغ ذلك المعدل 11.2% في بنك الاستثمار في ذات التاريخ، في حين بلغ ذلك المعدل 13% في فروع البنوك الأجنبية في ذلك التاريخ.

وبمقارنة معدل الأصول الخطرة في بنك فصل الإسلامي المصري مع معدل الأصول الخطرة في بنوك القطاع الخاص في نهاية ديسمبر 2006، تبين لنا أن معدل الأصول الخطرة في بنك فيصل منخفض جداً بالمقارنة بنوك القطاع الخاص، حيث يصل ذلك المعدل إلى 3.7% في بنك فصل في حين يصل إلى 13.6% في فروع البنوك الأجنبية في نهاية ديسمبر 2006.

2. نسبة حقوق الملكية إلى الودائع
توضح نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في البنوك علاقة حقوق الملكية بالودائع، وتعد هذه العلاقة مقياسا أساسيا للتعرف على قدرة البنك على رد الودائع التي يحصل عليها من الأموال المملوكة له، وكما زادت نسبة حقوق الملكية إلى الودائع كان ذلك مصدر آمن للمودعين والعكس في حالة اتخاذ تلك النسبة، وعلى أساس نسبة حقوق الملكية إلى الودائع يمكن التعرف على الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر تمويل وأبعاد المخاطرة التي تعرض لها كل من المالك وأصحاب الودائع، ويتم حساب نسبة حقوق الملكية إلى الودائع بقسمة حقوق الملكية على الودائع، وتجرد الإشارة إلى أن النسبة المقابلة المستخدمة كبراً هي 10% في الظروف العادية.

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (5)، الذي يوضح تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنك فصل تبن لا انخفاض تلك النسبة في بنك فيصل من 4.1% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 3.6% في نهاية ديسمبر 2006، واختلاف نسبة حقوق الملكية إلى الودائع عن النسبة المقابلة وهي 10% دليل مصرف خطر للمودعين ودليل على عدم قدرة بنك فيصل على رد أموال المودعين من الأموال المملوكة للمساهمين.

وبملاحظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9)، الذي يوضح تطور نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنك القطاع الخاص، تبين لنا أن تلك النسبة سجلت 9.2% في بنك التجارة المشتركة في ديسمبر 2006، وسجلت 10.9% في بنك الاستثمار والأعمال في ذات التاريخ، وسجلت 10.6% في فروع البنك الأجنبية في نفس العام، وبمقارنة نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنك فصل الإسلامي المصري في ديسمبر 2006 بنفس النسبة في بنك القطاع الخاص في ذات التاريخ تبين لنا انخفاض تلك النسبة بشكل شديد في بنك فيصل حيث سجلت 3.7% فقط، في حين سجلت تلك النسبة في بنك الاستثمار والأعمال 10.9% في ذات التاريخ.

سادسا: مؤشرات توظيف الموارد في بنك فصل الإسلامي المصري

يقصد عملية توظيف الموارد في البنوك توزيع الموارد بين النقدية والاستثمارات والقرض والأصول الأخرى، ويتم جدولة الأولويات في توظيف تلك الموارد لتوفير متطلبات السيولة مع الأخذ في الاعتبار معدل العائد الذي يقابل درجة المخاطر المصاحبة، وتحديد السلطات
التقديرية نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تكمل بها البنوك عند توظيف مواردها، وهكذا عدد من المعدلات تبين مدى استخدام البنوك لأموالها في منح القروض والاستثمارات المختلفة، وأهم هذه المعدلات معدل توظيف الودائع و معدل توظيف الموارد.

1 - معدل توظيف الودائع

يقصد بتعديل توظيف الودائع في البنوك نسبة بين الاستثمارات الأساسية المتصلة في القروض والأوراق المالية إلى مجموع الودائع، ويقيس هذا المعدل مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولدها عائد، ويتم حساب معدل توظيف الودائع بنسبة مجموع الفصول والسلفيات والاستثمارات المالية على الودائع.

وتملحة البيانات المتاحة بالجدول رقم (6) الذي يوضح تطور معدل توظيف الودائع في بنك فيصل الإسلامي المصري، تبين لنا انخفاض ذلك العسدة من 102.2% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 97.7% في نهاية ديسمبر 2006.

وتملحة البيانات المتاحة بالجدول رقم (9) الذي يوضح تطور معدل توظيف الودائع في بنك القطاع الخاص في نهاية ديسمبر 2000، تبين لنا ان ذلك العسدة سجل 89.2% في البنوك التجارية المشتركة والخاصة، كما بلغ ذلك العسدة 97.9% في بنوك الاستثمار والأعمال، في حين بلغ ذلك العسدة 77.4% في فروع البنوك الأجنبية.

وتقارن معدل توظيف الودائع في بنك فيصل الإسلامي المصري مع معدل توظيف الودائع في بنك القطاع الخاص في نهاية ديسمبر 2006، يوضح لنا فصل الإسلامي المصري حقق معدل توظيف مرتفع توظيف الودائع بالمقارنة مع بنك القطاع الخاص الأخرى.

2 - معدل توظيف الموارد

بين لنا معدل توظيف الموارد مدى استخدام البنوك للموارد المتاحة لها من ودائع ورأس المال والاستثمارات في منح القروض والسلفيات، ويتم حساب معدل توظيف الموارد المالية بنسبة مجموع الاستثمار والقروض والسلفيات على مجموع الودائع وحقوق الملكية. (xl)
وملاحظة البيانات المثيرة للجدول رقم (6) الذي يوضح تطور معدل توظيف الموارد المالية في بنك فصل الإسلامي المصري، تبين لنا انخفاض معدل المعدل بنحو 98.2% في فبراير 2001 إلى 94.3% في فبراير 2006.

وملاحظة البيانات المثيرة للجدول رقم (9) الذي يوضح لنا تطور معدل توظيف الموارد المالية في بنك القطاع الخاص، تبين لنا ان معدل المعدل بنحو 81.7% في البنك التجاري المشترك في فبراير 2006، كما بلغ ذلك معدل المعدل بنحو 70% في بنك الاستثمار والأعمال في فبراير 2006، في حين بلغ ذلك معدل المعدل بنحو 88.2% في فروع البنك الجبشي في فبراير 2006.

بمقارنة معدل توظيف الموارد المالية في بنك فصل الإسلامي المصري في فبراير 2006 بمعدل توظيف الموارد المالية في بنك القطاع الخاص في نفس العام يظهر لنا ان بنك فصل الإسلامي المصري حقق معدل توظيف مرتفع للموارد المالية بالمقارنة مع بنك القطاع الخاص.

سابعًا: عمليات التوظيف المتعثرة في بنك فيصل

تشمل عمليات التوظيف في بنك فصل الإسلامي المصري عمليات المشاركة والمضادة والمراقبة التجارية والإنتاجية المتنوعة للموارد والبنوك، بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية، وتعرض تلك العمليات خطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة العملاء والبنوك على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في توريد الاستحقاق.

لذلك يقوم بنك فصل بتقنين مخصص لعمليات التوظيف بالإضافة إلى نسبة مثمرة للمخاطر العامة. وتحسب من مجموع عمليات التوظيف بعد استعداد الأرصدة المطلقة بودائع وكفاءات مصرية ضرورية من بنك خارجية ذات ملاءة، وذلك في ضوء الدراسات التنفيذية الدورية لأرقام عمليات التوظيف، ويتم إعداد عمليات التوظيف في حالة عدم جدوى الإجراءات المتخذة لها لحلها، ومن خصم قيمة عمليات التوظيف المعلومنة من مخصص عمليات التوظيف، كما يتم إضافة المحصرات التي سبق إعدادها من عمليات التوظيف إلى المخصص المثير إليه، واعتباراً من عام 2006 يقوم بنك فصل بتقنين المخصصات وفقاً لقواعد المتعاقدة من البنك المركزي بشأن تقييم الجدارة الاقتصادية. 

35
للعمالة وتكوين المخصصات وبعد ذلك النظام بديلاً لأسس تصنيف الأصول وتكوين المخصصات الذي أصدره البنك المركزي المصري عام 1991.

وملحّظة البيانات المتاحة بالجدول رقم (7) الذي يوضح تطور عمليات التوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري يبين لنا ما يلي:

1) ارتفع مخصص التوظيف والاستثمار في بنك فصل خلال عام 2001 وصل مجموعه إلى 776 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 بحوالي 964 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 ب معدل نمو سنوي 8.5% في المتوسط.

2) ارتفعت قيمة العوائد المдвижية من بنك فصل حوالي 28 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2001 إلى حوالي 696 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006 ب معدل سنوي 48.6% في المتوسط، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حسابات الاستثمار معنً 6.0% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 5.1% في نهاية ديسمبر 2006.

3) ارتفعت نسبة مخصص التوظيف في عمليات التوظيف من 7.5% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 6.4% في نهاية ديسمبر 2006.

4) ارتفع معدل العائد على عمليات التوظيف من 6.1% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 6.7% في نهاية ديسمبر 2006.

5) ارتفعت نسبة مخصص التوظيف والموارد الجلدية إلى حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري من 205% في نهاية ديسمبر 2001 إلى 169% في نهاية ديسمبر 2006.

أما سبق يتضح لنا أن بنك فيصل الإسلامي المصري يعاني من مشكلة عمليات التوظيف المتعثرة، والتي تشمل عمليات المشاركة والمضاربة والمشاركة التجارية والإنجذابية بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية، وكان ليشكك عمليات التوظيف المتعثرة العديد من الأثار السلبية على أداء بنك فيصل الإسلامي المصري من أهمها التأثير على نتائج أعمال البنك بسبب زيادة أربحة العوائد الجلدية التي بلغت 96 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006. وهي العوائد المستحقة على عمليات التوظيف المتعثرة والتي يجب على البنك عدم إدراجها ضمن إيرادات
البنك يحسب الأرباح والخسائر، تطبيقاً للقواعد المحاسبية السليمة التي تقتضي بتجنب العمليات على أوراق التوظيف المتعاقدة حتى لا يدرج ضمن إيرادات البنك أي إيرادات غير متوقع سدادها، وتؤدي زيادة أرصدة العوائد ضمن الخسائر من عمليات التوظيف التي يمنحها البنك للعملاء وال นอกจาก، وبالتالي أحقاض صافي الربح والتآثر على نتائج أعمال البنك.

ويقوم البنك بإتباع عدة إجراءات لتخفيف الخطر الانتمائي إلى الحد الأدنى من أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1. التدريب المستمر لرفع كفاءة العاملين بالانتمان.
2. تصنيف العملاء وفقاً لجداولهم الإنتاجية.
3. انتشار واسع وقاعدة عريضة من الوعي لتشجيع توزيع وتخفيف المخاطر.
4. توزيع وحفظ محفظة التوظيف على القطاعات المختلفة وغير قروات شرعية أمنة مع تدريب محال clasification والاستثمار وسلامة مسجد استوديو طبقاً لمواد البنك المتاحة للاستفادة الخاضعة على السبلة.
5. الحد من العمليات الأجنبية والحرص الشديد في دراستها لمراقبة مخاطر تقلبات سعر الصرف، فضلاً عن التأكد من وجود مصادر شرعية للعمليات الأجنبية لحد هؤلاء العملاء.
6. تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإعداد الأدبيات الإنتاجية اللازمة والاستسلامات الشاملة عن العملاء، وتحليلها للاستفادة منها لتحقيق معدلات الخطر الإنتاجية المطلوبة بذلك.
7. الحصول على الضمانات الكاملة بعد مراجعة الإجراءات القانونية لها وتقييمها ومتاعبتها باستمرار، والفصل بقدر الإمكان بين الضمانات وعمليات الانتمان.
8. التتبع المستمر والدراسة الدورية للعملاء يهدف تقييم مراكزهم المالية والانتمائية والرقابة على كافة عمليات التوظيف من خلال إدارات معددة بالبنك مثل إدارة التقييم ومتاعة التوظيف المحلي، وحدة المراجعة الالية، وحدات متاعبة المسألات بالإفراع.

xliii
9) التأكد من التزام الفروع بتنفيذ كافة الشروط والضمانات الصادرة بموافقة السلطات المختصة ومتتابعة تنفيذها بكل دقة.

10) مراعاة التصنيف المستمر للعمال المعترنين وتكوين المخصصات اللازمة لهم واعتمادهما من مجلس الإدارة.
النتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة التحليلية الكشف عن دور البنك الإسلامي في التنمية والتعريف على مصادر الأموال ومجالات التوظيف في تلك البنوك، واستهدفت الدراسة التطبيقية تقييم كفاءة بنك فصل الإسلامي المصري من خلال التعريف على مصادر الأموال ومجالات التوظيف والكشف عن مؤشرات السهولة والربحية ومؤشرات مالية حقوق الملكية ومذكورية توظيف الموارد المالية، بالإضافة إلى التعريف على مشكلة عمليات توظيف المتعرة.

وقد أظهر لنا أن البنك الإسلامي تعتمد أساسا على عمليات التوظيف والاستثمار المباشر أي التوظيف في عمليات المشاركة والضرائب والرقمية التجارية ووالإنتاجية، وبالتالي يحصل البنك على حصة من أرباح عمليات التوظيف ويقرب البنك الإسلامي بنك استثماري يعتمد على حوالى أخرى غير حافز سعر الماندة، وفي مقدمة هذه الحواليا الماندة مع علامته لتحقيق عادته من عمليات التوظيف، حيث لا تتعامل البنك الإسلامية بالفائدة أخذًا أو غذاء.

استهدفت الدراسة التعرف على مصادر الأموال في البنوك الإسلامية والكشف عن طبيعة حسابات الاستثمار والحسابات الجارية، حيث تعتبر ودائع استثمارية، وهي نوع من أنواع عقود المضاربة الشرعية حيث يقوم البنك بتوفرنامين أوامر المودعين في عمليات المشاركة والضرائب والرقمية التجارية ووالإنتاجية والاستثمارات العقارية بالإضافة إلى الاستثمارات المالية.

كما استهدفت الدراسة التحليلية الكشف عن مجالات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والكشف عن النهج الإسلامي في توظيف تلك الأموال والتعريف على أساليب التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية وفي مقدمتها عمليات المشاركة والضرائب والرقمية التجارية ووالإنتاجية، بالإضافة إلى عقود السلم، حيث يقوم البنك بتسليف المتنين المال على أن يتم السداد في شكل منتجات، وهذا الأسلوب التمويلي مفيد لكل من البنك والمنتجين.

استهدفت الدراسة التحليلية الكشف عن مخاطر توظيف الأموال في البنوك الإسلامية.
في حين استهدفت الدراسة التطبيقية تقييم كفاءة بنك فصل الإسلامي المصري وهو البنك الإسلامي الذي مارس نشاطه لمدة أكثر من خمسة وعشرين عامًا، وقد تم الكشف عن مصادر الأموال في بنك فصل والتعرف على مشكلة اختلال الهيكل التمويلي للبنك ووصفه خاصة الاختلال الواضح في درجة تغطية الموارد المالية لمجالات التوظيف في الأجل الطويل، كما استهدفت الدراسة التطبيقية التعرف على مجالات توظيف الأموال في بنك فصل والتعرف على مشكلة عمليات التوظيف المتعددة التي كان لها تأثير سلبي على أداء بنك فصل، ونتائج أعماله.

كما استهدفت الدراسة التطبيقية التعرف على مشرفات السبولة والربحية ومؤسسات مالية حقوق الملكية ومشرفات توظيف الموارد، وتشير نتائج الدراسة التحليلية والدراسة التطبيقية إلى أن بنك فصل الإسلامي المصري يوجد لديه مشاكل في تهيئة موارده المالية تؤثر على توظيف أمواله (عدم صحة الفرض الأول) كما يوجد في بنك فصل مشكلة اختلال في الهيكل التمويلي تؤثر على توظيف أمواله (عدم صحة الفرض الثاني) كما يوجد لدى بنك فصل مشكلة عمليات التوظيف المتعددة التي تؤثر على أداء البنك ونتائج أعماله (عدم صحة الفرض الثالث).

نتائج اختبارات الفروض

نص الفرض الأول من هذا البحث على أن البنوك الإسلامية لا يوجد لديها مشاكل في تنمية مواردها المالية تؤثر على توظيف أموالها، وقام الباحث باختبار صحة أو خطأ هذا الفرض وتشير نتائج البحث إلى عدم صحة هذا الفرض، حيث أتضح أن البنك يعاني من مشاكل في تنمية مواردها المالية طويلة الأجل، التي تتكون حاليًا من حقوق الملكية والقرض المسنن الذي حصل عليه البنك من هيئة الأوقاف المصرية، بالإضافة إلى الخصائص رصيد حقوق الملكية.

وقد سجل معدل الأصول الخطرة في البنك 3.7% في نهاية ديسمبر 2006، وبذلك لا تستطيع حقوق الملكية في بنك فصل مواجهة الخسائر الإضافية التي قد يتعرض لها البنك إذا فشل في تحقيق إحدى عمليات التوظيف أو فشل في تسليم استثماره المالية بأقل خسائر ممكنة، في حين سجلت تلك النسبة 10.3% في البنوك التجارية المشتركة في ذات التاريخ، وقد اتضح أخطاء نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في بنك فصل حيث سجلت تلك النسبة
نص الفرض الثاني من هذا البحث أن البنوك الإسلامية لا يوجد لديها اختلال في هياكلها الإدارية تؤثر على توظيف أموالها، وقام الباحث بتقييم صحة أو خطأ هذا الفرض وتشير نتائج البحث إلى عدم صحة الفرض الثاني، حيث اتضح وجود اختلال في الهيكل التمويلي للبنك فيصل الإسلامي المصري يرجع إلى وجود اختلال في درجة تغطية الموارد المالية لuggage التوظيف في الأجل الطويل، حيث لا يوجد تساوي بين موارد بنك فيصل المالية طويلة الأجل الذي بلغ حوالي 800 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006، ومعدلات التوظيف طويل الأجل التي بلغت حوالي 3 مليار جنيه في ذلك التاريخ، وبلغت درجة تغطية الموارد المالية لuggage التوظيف في الأجل الطويل 26.8% في نهاية ديسمبر 2006، وبلغت فجوة الموارد المالية طويلة الأجل حوالي 2.2 مليار جنيه في ذلك التاريخ، وبالتالي يثبط هذا اختلال في الهيكل التمويلي للبنك فيصل توظيف أمواله حيث توزع البنك في مجالات التوظيف طويل الأجل وقام بتمويل معظمها من موارد مالية قصيرة ومتوسطة الأجل. 

نص الفرض الثالث من هذا البحث على أن البنوك الإسلامية لا تعاني من مشكلة عمليات التوظيف المتعرجة التي تؤثر على أداء تلك البنوك وتاريخ أعمالها. وقام الباحث بقياس صحة أو خطأ هذا الفرض وتشير نتائج البحث إلى عدم صحة الفرض الثالث، حيث يعاني بنك فيصل من مشكلة عمليات التوظيف المتعرجة حيث ضعف البنك لمواجهة هذه المشكلة إلى تكوين مصادر عمليات التوظيف والاستثمار الذي بلغ رصدها 926 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006، كما اضطر البنك إلى تجنب عوائد بعض عمليات التوظيف وبلغ رصيد العوائد الجملي 96 مليون جنيه في نهاية ديسمبر 2006، وقد بلغ رصيد مصاريف التوظيف والاكتتابات الجملي حوالي مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر 2006، تمثل 163% من رصيد حقوق الملكية في ذلك التاريخ، وتمثل 7.6% من رصيد عمليات التوظيف في ذلك التاريخ، وبالتالي يثبط أن بنك فيصل يتعرض لمشكلة عمليات التوظيف المتعرجة التي تؤثر على نتائج
أعمال البنك ، حيث بلغت نسبة العوائد المحصلة من عمليات التوظيف 6.7% فقط في نهاية ديسمبر 2006 ، وبالتالي انخفض عائد حسابات الاستثمار الذي يمنحه البنك لعملائه إلى 4.7% فقط وبذلك يتضح لنا عدم صحة الفرض الثالث .

التوصيات

1) زيادة رأس المال من 528 مليون جنيه إلى 1500 مليون جنيه على الأقل وطرح الزيادة في رأس المال للاكتتاب العام بحيث ترفع نسبة حقوق الملكية إلى الودائع وتتفوق نسبة حقوق الملكية إلى الأصول .

2) تنمية الموارد المالية طويلة الأجل في بنك فيصل يتطلب إصدار سندات التمويل ذات العائد المتغير عند أن تكون مدفاً عشر سنوات على الأقل ، وهي سندات قابلة للتبادل في البورصة وهي سندات ذات عائد متغير يتوقف على نتائج أعمال البنك الذي أصدرها .

3) إصدار شهادات الإيداع الإسلامية مدة 5 سنوات على الأقل وتكون حصيلة تلك الشهادات في حكمة بنك يضمن تشريبي هذه الشهادات من عملاء البنك وخصوصية حكمة تلك الشهادات ، في تقديم عمليات استثمارية مستقلة عن المجموع العام لعمليات الاستثمار في البنك ، ويفيد البنك في هذه الحالة هذه المضارع ويدخل على نسبة من الربح بعدد عند إصدار الشهادة ويوزع الباقي على أصحاب الشهادات كل بنسبة ما يملك ، ويمكن للبنك تحديد شروط تسهيل تلك الشهادات عند إصدارها .

4) عدم التركيز على عمليات الراحة التجارية والإنتاجية ذات الأجل القصير الذي يحقق للبنك أرباح تكون في معظم الحالات قريبة من أسعار الفائدة في السندات التقليدية ، والإجابة نحو زيادة الأهمية النسبية لعمليات المشاركة والضارة ذات الأجل المتوسط حتى تستطع البنوك الإسلامية القيام بدورها التموي المشروط .
هوامش البحث

3) دكتور أحمد عبد الخالق - مدخل إسلامي لتشريده القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية – مرجع سابق ص 340.
10) دكتور أحمد نبيل عبد الهادي – إدارة أعمال البنوك التجارية – مرجع سابق ص 150-151.

43
دكتور أحمد فؤاد عبد الخالق – مدخل إسلامي لترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية – مرجب سابق - ص 343 - 344.
دكتور محمد فؤاد الصراط – مرجب سابق ص 160.
اتحاد المصارف الإسلامية – الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ص 567 – 569.
دكتور عطية فقاص – التطبيقات المصرفية لبيع المراحبة في ضوء الفقه الإسلامي – مرجب سابق ص 191.
دكتور رفيق المصري – المرجع السابق – ص 197 – 201.
(28)
محمد صلاح البحصوي – مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيفية
علاجها في الإسلام – رسالة دكتوراة – كلية الشريعة والقانون جامعة
القاهرة 1985 – ص 582 – 583.
(29)
منال أحمد محمد النجار – تحليل ربحية بنوك المعاملات الإسلامية
وتصادركا مع إشارة خاصة للتجربة في جمهورية مصر العربية – رسالة
(30)
دكتور مصطفى كمال السيد طالب – القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية
(31)
فاروق إبراهيم محمد خضير – استخدام الأساليب الكمية في رفع الكفاءة
الإنتاجية بقطاع البنوك التجارية – رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التجارة
بورسعيدي – جامعة قناة السويس سنة 1990 ص 50 – 95.
(32)
هاني عبد السلام النقيمي – معايير ومؤشرات تقدير أداء المصارف
الإسلامية على المستوى القومي – رسالة دكتوراة – كلية التجارة جامعة
القاهرة 1990 ص 172 – 177.
(33)
دكتور سيد الهواري – مدخل إلى الإدارة المالية – مكتبة عين شمس –
القاهرة 1996 ص 48 – 49.
(34)
نبهة أحمد مصطفى – مشاكل توظيف أموال البنوك الإسلامية البحرية
(35)
دكتور مصطفى النشرتي – السياسات النقدية والمصرفية – دار النهضة
(36)
علي عبد الحميد محمد الكلاف – استخدام أساليب التحليل المالي في تقييم
مصادر واستخدامات الأموال بالبنوك التجارية – رسالة ماجستير – كلية
التجارة جامعة الإسكندرية 1992 ص 165.
(37)
دكتور منير إبراهيم هندي – إدارة البنوك التجارية – مدخل إتخاذ القرارات
- المكتب العربي الحديث بالإسكندرية – 1996 ص 418.
(38)
دكتور منير إبراهيم هندي – إدارة البنوك التجارية – مرجع سابقا ص 429 –
430.
(39)
دكتور مصطفى النشرتي – السياسات النقدية والمصرفية – مرجع سابقا –
ص 43-44.
بنك فلسطين الإسلامي المصري – التقرير السنوي.

 bảng 1

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>طالع جدول</td>
<td>17476</td>
<td>14801</td>
<td>14108</td>
<td>12374</td>
<td>9538</td>
<td>8556</td>
<td>7600</td>
<td>7125</td>
<td>5613</td>
</tr>
<tr>
<td>حسابات إجمالية</td>
<td>1344</td>
<td>1040</td>
<td>768</td>
<td>687</td>
<td>664</td>
<td>664</td>
<td>764</td>
<td>707</td>
<td>477</td>
</tr>
<tr>
<td>(القيمة بالليون جنيه)</td>
<td>16132</td>
<td>13761</td>
<td>13340</td>
<td>11687</td>
<td>8874</td>
<td>7892</td>
<td>6836</td>
<td>6418</td>
<td>5136</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>تمويل المديونية</th>
<th>198</th>
<th>270</th>
<th>355</th>
<th>474</th>
<th>776</th>
<th>652</th>
<th>701</th>
<th>674</th>
<th>467</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>طالع جدول</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
</tr>
<tr>
<td>حقوق الشركات</td>
<td>628</td>
<td>584</td>
<td>548</td>
<td>443</td>
<td>357</td>
<td>344</td>
<td>344</td>
<td>305</td>
<td>299</td>
</tr>
<tr>
<td>صالحة الرخص</td>
<td>119</td>
<td>100</td>
<td>72</td>
<td>126</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
<td>17</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>702</td>
<td>603</td>
<td>472</td>
<td>461</td>
<td>343</td>
<td>458</td>
<td>482</td>
<td>646</td>
<td>464</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>تمويل المديونية</th>
<th>17839</th>
<th>15378</th>
<th>14847</th>
<th>13251</th>
<th>10427</th>
<th>9346</th>
<th>8363</th>
<th>8043</th>
<th>6366</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>طالع جدول</td>
<td>3016</td>
<td>2987</td>
<td>2510</td>
<td>1369</td>
<td>673</td>
<td>407</td>
<td>328</td>
<td>291</td>
<td>244</td>
</tr>
<tr>
<td>استثمارات مالية</td>
<td>14044</td>
<td>11503</td>
<td>11516</td>
<td>11129</td>
<td>9057</td>
<td>8332</td>
<td>7542</td>
<td>7255</td>
<td>5871</td>
</tr>
<tr>
<td>مشاريع ومشاريع</td>
<td>89</td>
<td>197</td>
<td>220</td>
<td>214</td>
<td>200</td>
<td>198</td>
<td>148</td>
<td>152</td>
<td>90</td>
</tr>
<tr>
<td>أخرى</td>
<td>690</td>
<td>691</td>
<td>601</td>
<td>539</td>
<td>497</td>
<td>409</td>
<td>345</td>
<td>345</td>
<td>161</td>
</tr>
<tr>
<td>استثمارات الموارد</td>
<td>17839</td>
<td>15378</td>
<td>14847</td>
<td>13251</td>
<td>10427</td>
<td>9346</td>
<td>8363</td>
<td>8043</td>
<td>6366</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المؤشرات

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

محسوبة بعفوة الباحث

47
قائمة الدخل في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (2)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عائد المشاركات والضريبات</td>
<td>942</td>
<td>743</td>
<td>541</td>
<td>495</td>
<td>492</td>
<td>520</td>
<td>376</td>
<td>519</td>
<td>382</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد الاستثمار المالي</td>
<td>167</td>
<td>166</td>
<td>126</td>
<td>87</td>
<td>69</td>
<td>8</td>
<td>26</td>
<td>12</td>
<td>39</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد الخدمات المصرفية</td>
<td>45</td>
<td>41</td>
<td>27</td>
<td>22</td>
<td>29</td>
<td>100</td>
<td>69</td>
<td>41</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد عمليات النقد الأجنبي</td>
<td>(4)</td>
<td>51</td>
<td>4</td>
<td>113</td>
<td>2</td>
<td>5</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>فروق تقييم استثمارات مالية</td>
<td>3</td>
<td>57</td>
<td>2</td>
<td>47</td>
<td>3</td>
<td>6</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

إجمالي الإيرادات

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>1115</th>
<th>944</th>
<th>724</th>
<th>764</th>
<th>595</th>
<th>639</th>
<th>471</th>
<th>572</th>
<th>472</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عائد استثمار النشاط</td>
<td>815</td>
<td>628</td>
<td>516</td>
<td>490</td>
<td>465</td>
<td>498</td>
<td>351</td>
<td>435</td>
<td>335</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد استثمار النشاط (الخصخص)</td>
<td>338</td>
<td>316</td>
<td>208</td>
<td>274</td>
<td>130</td>
<td>141</td>
<td>120</td>
<td>137</td>
<td>135</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد استثمار النشاط (الخصخصات)</td>
<td>83</td>
<td>73</td>
<td>39</td>
<td>60</td>
<td>31</td>
<td>25</td>
<td>33</td>
<td>40</td>
<td>55</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد استثمار النشاط (الخصخصات)</td>
<td>122</td>
<td>110</td>
<td>96</td>
<td>86</td>
<td>81</td>
<td>76</td>
<td>55</td>
<td>67</td>
<td>62</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد استثمار النشاط (الخصخصات)</td>
<td>14</td>
<td>33</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عائد استثمار النشاط (الخصخصات)</td>
<td>119</td>
<td>100</td>
<td>73</td>
<td>127</td>
<td>17</td>
<td>39</td>
<td>32</td>
<td>29</td>
<td>19</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

* يعترف الباحث
## مؤشرات السيولة في بنك فصل الإسلامي المصري

(القيمة بالموان جمه)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>في 31 ديسمبر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>النقدية والإيداع لدى البنك المركزي</td>
<td>1344</td>
<td>1040</td>
<td>768</td>
<td>687</td>
<td>664</td>
<td>664</td>
<td>764</td>
<td>707</td>
<td>477</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الأرصدة لدى البنوك</td>
<td>89</td>
<td>197</td>
<td>220</td>
<td>214</td>
<td>200</td>
<td>198</td>
<td>148</td>
<td>152</td>
<td>90</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي النقدية والأرصدة لدى البنوك (1)</td>
<td>1433</td>
<td>1237</td>
<td>988</td>
<td>901</td>
<td>864</td>
<td>862</td>
<td>912</td>
<td>859</td>
<td>283</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>17476</th>
<th>14801</th>
<th>14108</th>
<th>12374</th>
<th>9538</th>
<th>8556</th>
<th>7600</th>
<th>7125</th>
<th>5613</th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الأرصدة المستحقة للمؤسسات المالية</td>
<td>198</td>
<td>270</td>
<td>355</td>
<td>474</td>
<td>776</td>
<td>652</td>
<td>701</td>
<td>674</td>
<td>467</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الودائع والأرصدة المستحقة للمؤسسات المالية (1)</td>
<td>17674</td>
<td>15071</td>
<td>14463</td>
<td>12848</td>
<td>10314</td>
<td>9208</td>
<td>8301</td>
<td>7799</td>
<td>6080</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>8.1%</th>
<th>8.2%</th>
<th>6.9%</th>
<th>7.1%</th>
<th>8.4%</th>
<th>9.4%</th>
<th>11%</th>
<th>11.1%</th>
<th>4.7%</th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>المؤشرات محسوبة بناءً على:</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: بنك فصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

الملاحظة: البيانات تم استخراجها من مصادر المركزي المصري.
مؤشرات الربحية في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (4)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>في 31 ديسمبر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>صلى الريح (1)</td>
<td>119</td>
<td>100</td>
<td>73</td>
<td>127</td>
<td>17</td>
<td>39</td>
<td>32</td>
<td>29</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد حسابات الاستثمار (2)</td>
<td>815</td>
<td>628</td>
<td>516</td>
<td>490</td>
<td>465</td>
<td>498</td>
<td>351</td>
<td>435</td>
<td>335</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي الإيرادات (3)</td>
<td>1153</td>
<td>944</td>
<td>724</td>
<td>764</td>
<td>595</td>
<td>639</td>
<td>471</td>
<td>572</td>
<td>472</td>
</tr>
<tr>
<td>حقوق المسلمين (5)</td>
<td>628</td>
<td>584</td>
<td>548</td>
<td>443</td>
<td>357</td>
<td>344</td>
<td>344</td>
<td>305</td>
<td>299</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي الأصول (6)</td>
<td>19183</td>
<td>16418</td>
<td>15615</td>
<td>13939</td>
<td>11091</td>
<td>10011</td>
<td>9127</td>
<td>8705</td>
<td>6844</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة صللي الريح إلى حقوق المسلمين (1) ÷ (5)</td>
<td>%19</td>
<td>%17.2</td>
<td>%13.2</td>
<td>%28.7</td>
<td>%4.8</td>
<td>%11.4</td>
<td>%9.3</td>
<td>%9.5</td>
<td>%5.7</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة الإيرادات إلى إجمالي الأصول (3) ÷ (6)</td>
<td>%6</td>
<td>5.7</td>
<td>%4.6</td>
<td>%5.5</td>
<td>%5.4</td>
<td>%6.4</td>
<td>%5.2</td>
<td>%6.6</td>
<td>%6.9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المؤشرات محسوبة بمعرفة

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

الباحث
<table>
<thead>
<tr>
<th>مؤشرات حقوق الملكية في بنك فيصل الإسلامي المصري</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>جدول رقم (5)</td>
</tr>
<tr>
<td>(القيمة بالمليون جنيه)</td>
</tr>
<tr>
<td>31 ديسمبر</td>
</tr>
<tr>
<td>استثمارات مالية</td>
</tr>
<tr>
<td>مشتريات ومصارف</td>
</tr>
<tr>
<td>ومراجعت</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي الأصول الخالصة</td>
</tr>
<tr>
<td>17060</td>
</tr>
<tr>
<td>(1)</td>
</tr>
<tr>
<td>رأس المال</td>
</tr>
<tr>
<td>الاحياءات</td>
</tr>
<tr>
<td>528</td>
</tr>
<tr>
<td>100</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي حقوق المساهمين</td>
</tr>
<tr>
<td>628</td>
</tr>
<tr>
<td>(2)</td>
</tr>
<tr>
<td>الحسابات الخارجية</td>
</tr>
<tr>
<td>وحسابات والاستثمار</td>
</tr>
<tr>
<td>17476</td>
</tr>
<tr>
<td>(3)</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل الأصول الخالصة</td>
</tr>
<tr>
<td>%3.7</td>
</tr>
<tr>
<td>(2) ÷ (1)</td>
</tr>
<tr>
<td>نسبة حقوق الملكية إلى</td>
</tr>
<tr>
<td>%5.4</td>
</tr>
<tr>
<td>الوسائط (2) ÷ (3)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

الباحث
## مؤشرات توظيف الموارد المالية في بنك فيصل الإسلامي المصري

### جدول رقم (6)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الجماعية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائية</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وصوبات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار (1)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>حقوق الموظفين</td>
<td>628</td>
<td>584</td>
<td>548</td>
<td>443</td>
<td>357</td>
<td>344</td>
<td>344</td>
<td>305</td>
<td>299</td>
</tr>
<tr>
<td>الإستثمارات (2)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الدخل وحقوق الموظفين</td>
<td>18104</td>
<td>15385</td>
<td>14656</td>
<td>12817</td>
<td>9895</td>
<td>890</td>
<td>7944</td>
<td>7430</td>
<td>5912</td>
</tr>
<tr>
<td>مشاركات</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ووافقات (3)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الاستثمار (4)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المالية (5)</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>توظيف الموارد المالية (6) =</td>
<td>17060</td>
<td>14490</td>
<td>14026</td>
<td>12498</td>
<td>9730</td>
<td>8739</td>
<td>7870</td>
<td>7546</td>
<td>6115</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل توظيف الموظف =</td>
<td>%97.7</td>
<td>%97.9</td>
<td>%99.5</td>
<td>%101</td>
<td>%102.1</td>
<td>%102.2</td>
<td>%103.6</td>
<td>%106</td>
<td>%109</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل توظيف المواد =</td>
<td>%94.3</td>
<td>%94.2</td>
<td>%95.7</td>
<td>%97.6</td>
<td>%98.4</td>
<td>%98.2</td>
<td>%99.1</td>
<td>%151.6</td>
<td>%103.5</td>
</tr>
</tbody>
</table>

(القيمة بالمليون جنيه)
المؤشرات - بنك فصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية
الباحث

عمليات التوطيف في بنك فصل الإسلامي المصري

جدول رقم (7)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عمليات التوطيف لدى العمال</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td>عمليات توطيف لدى البنوك</td>
<td>10005</td>
<td>7362</td>
<td>6993</td>
<td>6408</td>
<td>6097</td>
<td>4338</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
<td>0.0</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي عمليات التوطيف (1)</td>
<td>15103</td>
<td>12481</td>
<td>12467</td>
<td>12056</td>
<td>11244</td>
<td>9038</td>
<td>8175</td>
<td>7852</td>
<td>6381</td>
</tr>
<tr>
<td>مجموع عمليات التوطيف (2)</td>
<td>964</td>
<td>906</td>
<td>877</td>
<td>854</td>
<td>807</td>
<td>677</td>
<td>610</td>
<td>575</td>
<td>491</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل عمليات التوطيف</td>
<td>96</td>
<td>72</td>
<td>74</td>
<td>38</td>
<td>33</td>
<td>28</td>
<td>23</td>
<td>22</td>
<td>19</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي عدد عمليات التوطيف (3)</td>
<td>14043</td>
<td>11503</td>
<td>11156</td>
<td>11164</td>
<td>11040</td>
<td>8333</td>
<td>7542</td>
<td>7255</td>
<td>5871</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل العمليات (4)</td>
<td>942</td>
<td>743</td>
<td>541</td>
<td>495</td>
<td>492</td>
<td>520</td>
<td>376</td>
<td>519</td>
<td>382</td>
</tr>
<tr>
<td>نسب مجموع العمليات (5)</td>
<td>%6.7</td>
<td>%6.5</td>
<td>%4.7</td>
<td>%4.5</td>
<td>%4.8</td>
<td>%6.3</td>
<td>%5</td>
<td>%7.2</td>
<td>%6.5</td>
</tr>
<tr>
<td>حقول الأموال (6)</td>
<td>628</td>
<td>584</td>
<td>548</td>
<td>443</td>
<td>357</td>
<td>344</td>
<td>344</td>
<td>305</td>
<td>299</td>
</tr>
<tr>
<td>نسب مجموع العمليات</td>
<td>%6.4</td>
<td>%7.3</td>
<td>%7.1</td>
<td>%7.1</td>
<td>%7.2</td>
<td>%7.5</td>
<td>%7.5</td>
<td>%7.4</td>
<td>%7.7</td>
</tr>
<tr>
<td>%169</td>
<td>%168</td>
<td>%174</td>
<td>%201</td>
<td>%235</td>
<td>%205</td>
<td>%184</td>
<td>%196</td>
<td>%171</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: بنك فصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

* عمليات التوطيف تشمل مشاركات ومساهمات وموادات تجارية وإنتاجية واستثمارات عقارية

المؤشرات - بنك فصل الإسلامي المصري - التقارير السنوية

المؤشرات

المجموعة عبارة عن

53
الإعارة الأدبية في بنك فيصل الإسلامي المصري

جدول رقم (8)
(القيمة بالمليون جنيه)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>حسابات استثمار 6 شهور في 31 ديسمبر</td>
<td>11800</td>
<td>10334</td>
<td>10269</td>
<td>9092</td>
<td>6468</td>
<td>5716</td>
<td>7331</td>
<td>6799</td>
</tr>
<tr>
<td>حسابات استثمار عامين</td>
<td>441</td>
<td>559</td>
<td>755</td>
<td>1000</td>
<td>1390</td>
<td>1777</td>
<td>—</td>
<td>—</td>
</tr>
<tr>
<td>فاكـ شهادات ادخار ثلاثة ودائع أخرى</td>
<td>4538</td>
<td>3424</td>
<td>2687</td>
<td>1975</td>
<td>1398</td>
<td>779</td>
<td>—</td>
<td>—</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي حسابات الاستثمار</td>
<td>16879</td>
<td>14416</td>
<td>13801</td>
<td>12148</td>
<td>9335</td>
<td>8347</td>
<td>7409</td>
<td>6911</td>
</tr>
<tr>
<td>حسابات جارية (2)</td>
<td>597</td>
<td>385</td>
<td>307</td>
<td>226</td>
<td>203</td>
<td>209</td>
<td>191</td>
<td>214</td>
</tr>
<tr>
<td>إجمالي الأعارة الأدبية = (1) + (2)</td>
<td>17476</td>
<td>14801</td>
<td>14108</td>
<td>12374</td>
<td>9538</td>
<td>8556</td>
<td>7600</td>
<td>7125</td>
</tr>
<tr>
<td>عائد حسابات الاستثمار</td>
<td>851</td>
<td>628</td>
<td>516</td>
<td>490</td>
<td>465</td>
<td>498</td>
<td>351</td>
<td>435</td>
</tr>
<tr>
<td>معدل العائد على حسابات الاستثمار = (3)</td>
<td>5.1%</td>
<td>4.1%</td>
<td>3.8%</td>
<td>4.1%</td>
<td>5%</td>
<td>6%</td>
<td>4.8%</td>
<td>6.2%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المؤشرات: بنك فيصل الإسلامي المصري - التقرير السنوي

متساوية بمعرفة الباحث
# جدول رقم (9)

مؤشرات تقييم كفاءة البنوك عام 2006

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفروع</th>
<th>الائتمان</th>
<th>الأعمال</th>
<th>المشتركة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>%52.6</td>
<td>%34.2</td>
<td>%33.8</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%7.4</td>
<td>%9.9</td>
<td>%13.3</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%6.6</td>
<td>%5.4</td>
<td>%6.4</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%4.4</td>
<td>%4.5</td>
<td>%5.3</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%13.6</td>
<td>%11.2</td>
<td>%10.3</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%10.6</td>
<td>%10.39</td>
<td>%9.2</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%77.4</td>
<td>%97.9</td>
<td>%89.2</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>%70</td>
<td>%88.2</td>
<td>%81.7</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

مؤشرات السيولة والربحية

- معدل الائتمان: %52.6,
- نسبة حقوق المالك: %34.2,
- نسبة الإيرادات إلى الأصول: %33.8,
- نسبة الفوائد المدفوعة إلى الودائع: %13.8.

مؤشرات أصول الحذرة

- معدل الودائع: %13.6,
- نسبة حقوق المالك: %11.2,
- نسبة الإيرادات إلى الأصول: %10.3.

مؤشرات توظيف الموارد

- معدل الودائع: %77.4,
- نسبة حقوق المالك: %97.9,
- نسبة الإيرادات إلى الأصول: %89.2.

الجدول رقم (10)

درجة تغطية الموارد لمجالات التوظيف

في بنك فيصل الإسلامي المصري

(القيمة بالمليون جنيه)

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>2006</th>
<th>2001</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الأوروبية الإدارية</td>
<td>8556</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>(التفقد والإبلاغ لدى البنك المركزي)</td>
<td>17476</td>
<td>664</td>
</tr>
<tr>
<td>أرصدة مسجلة للموارد</td>
<td>198</td>
<td>652</td>
</tr>
<tr>
<td>أرصدة دائنة والتزامات أخرى</td>
<td>702</td>
<td>458</td>
</tr>
<tr>
<td>الموارد قصيرة وموسطة الأجل</td>
<td>17032</td>
<td>9002</td>
</tr>
<tr>
<td>المشاركات والضيقات والتراث</td>
<td>14044</td>
<td>8332</td>
</tr>
<tr>
<td>أرصدة لدى البنك</td>
<td>89</td>
<td>198</td>
</tr>
<tr>
<td>أرصدة ديبئة وأصول أخرى</td>
<td>690</td>
<td>409</td>
</tr>
<tr>
<td>مجالات التوظيف قصيرة وموسطة الأجل</td>
<td>14823</td>
<td>8939</td>
</tr>
<tr>
<td>حقوق المساهمين</td>
<td>628</td>
<td>344</td>
</tr>
<tr>
<td>القرض المساعد</td>
<td>60</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>الأرباح</td>
<td>119</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>الموارد المالية طويلة الأجل</td>
<td>807</td>
<td>344</td>
</tr>
<tr>
<td>استثمارات مالية بعرض الناحية</td>
<td>828</td>
<td>73</td>
</tr>
<tr>
<td>استثمارات مالية متاحة للبيع</td>
<td>462</td>
<td>173</td>
</tr>
<tr>
<td>استثمارات مالية تحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق</td>
<td>1498</td>
<td>0</td>
</tr>
<tr>
<td>استثمارات مالية في شركات تابعة</td>
<td>228</td>
<td>161</td>
</tr>
<tr>
<td>مجالات التوظيف طويلة الأجل</td>
<td>3016</td>
<td>407</td>
</tr>
</tbody>
</table>

درجة تغطية الموارد مجالات التوظيف

في الأجل القصير والوسط % 114.9 % 100.7
في الأجل الطويل % 26.8 % 84.6

المؤشرات محسوبة بموافقة الباحث

المصدر: بنك فيصل الإسلامي المصري

المراجعات السنوية